مجموعة مراقبة
حالة حرية التعبير
في تونس

ندوب الاضطهاد العميقة:

تقييم الاحتياجات الحرجة لضمان حق حرية التعبير خلال عملية التحول الديمقراطي في تونس

بعثة مجموعة مراقبة حالة حرية التعبير في تونس، 9-16 أبريل 2011

عن مجموعة مراقبة حالة حرية التعبير في تونس:

مجموعة مراقبة حالة حرية التعبير في تونس هي ائتلاف تضم مجموعة منظمات بلغ عددها حتى الآن 21 منظمة ، وهي شبكة عالمية ملتزمة بالدفاع عن الحق في حرية التعبير. تم تأسيس الائتلاف في عام 2004 لمراقبة حرية التعبير في تونس في الفترة التي سبقت وتلت قمة حرية المعلومات، التي عُقِدت في تونس في نوفمبر 2005. المنظمات الواحدة والعشرين جميعها أعضاء في آيفكس، وهي شبكة عالمية تضم حوالي 90 منظمة وطنية وإقليمية ودولية ملتزمة الدفاع عن الحق في حرية التعبير.

قدمت البعثة الأولى للمجموعة، في شباط/ فبراير 2005, التقرير الأول عن تونس: حرية التعبير تحت الحصار، والذي نشر في شباط / فبراير 2005. يصف التقرير النتائج الأولية التي توصلت إليها المجموعة، ويقدم للحكومة التونسية سلة من التوصيات. وأوفدت بعثات لاحقة في أيار /مايو وأيلول / سبتمبر 2005، ثم في نيسان/ أبريل 2006، وفي شباط/ فبراير وآذار/ مارس 2007، وفي حزيران/ يونيو 2010، وهذا ما أفضى إلى إصدار أربعة تقارير لاحقة استعرضت النتائج الأولية التي توصلت إليها بعثات مجموعة المراقبة، كما قدمت تقريرا عن أي تقدم أو انتكاسات محتملة.

أوفدت المجموعة بعثتها الثامنة إلى تونس، والتي يوثقها هذا التقرير، في سياق مشروع مدته 30 شهرا عنوانه المراقبة وحشد الدعم *للمدافعين عن حقوق الإنسان المستقلين في تونس*، بتمويل من مانحين أوروبيين وتحت إدارة منظمة إنديكس أون سنسرشيب (مؤشر على الرقابة). تتألف البعثة من سبعة منظمات أعضاء في مجموعة مراقبة حالة حرية التعبير في تونس[1]. تدير البرنامج الجمعية العالمية للصحف وناشري الأخبار.

صُممَ هذا المشروع ، وهو في عامه الثاني الآن، لمعالجة ثلاث قضايا عاجلة مختلفة، من خلال سلسلة من نشاطات الرصد والتقرير وأنشطة الحملات. وفيما يلي المواضيع الثلاثة التي يعالجها أعضاء المجموعة:

- احتجاز سجناء الرأي التونسيين، واستخدام العقوبات الإدارية لمعاقبة وجهات النظر المنشقة وإعاقة نشوء سلطة قضائية مستقلة؛
- القيود على حرية التجمع و تكوين الجمعيات للأغراض السلمية، وحق كل مجموعات المجتمع المدني في الحصول على رخصة قانونية وعقد اجتماعات في تونس ؛
- الرقابة على الإنترنت ، والفنون والكتب والدوريات بالوسائل القانونية والإدارية وخارج نطاق القضاء في تونس.

[1] سالي خضري من الشبكة العربية لمعلومات حقوق الانسان، فاتو جاغني من المادة 19 (أرتيكل 19)، يوسف أحمد من مؤشر على الرقابة (إنديكس أون سنسرشيب)، إليزابيث إيدي من منظمة القلم النروجي، ستيف بوكلي وفرانسيسكو دياسيو من الجمعية العالمية لمجتمع البث الإذاعي (AMARC)، فرجينيا جوان وأندرو هيسلوب من الجمعية العالمية للصحف وناشري الأخبار (WAN-IFRA)، غياث الجندي من لجنة كتاب في السجون التابعة للقلم الدولي (WiPC). وشاركت كريستينا ستوك وود من كليرينغ هاوس أيضا في البعثة. ولقد دُعيت لوتّي غراوبيلا من منظمة دعم وسائل الإعلام الدولية كمراقبة وذلك لدورها في دعم العمل الذي أجري في تونس من قبل أعضاء مجموعة المراقبة والمنظمات المحلية.

والأعضاء الـ21 في المجموعة هم: الشبكة العربية لمعلومات حقوق الإنسان، مصر؛ المادة 19(آرتيكل 19)؛ الحملة العالمية من أجل حرية التعبير؛ مركز البحرين لحقوق الإنسان؛ ومركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان، مصر؛ صحافيون كنديون من أجل حرية التعبير؛ شبكة حقوق رسامي الكاريكاتير الدولية؛ المنظمة المصرية لحقوق الإنسان؛ فريدوم هاوس؛ مؤشر على الرقابة (إنديكس أون سنسرشيب)، بريطانيا؛ الاتحاد الدولي لجمعيات ومؤسسات المكتبات؛ الاتحاد الدولي للصحفيين؛ لجنة كتاب في السجون التابعة للقلم الدولي، بريطانيا؛ معهد الصحافة الدولي، النمسا؛ الجمعية الدولية للناشرين، سويسرا؛ وصحفيون في خطر، الكونغو الديمقراطية؛ مؤسسة مهارات، لبنان؛ ومعهد الإعلام في جنوب أفريقيا، ناميبيا؛ القلم النرويجي؛ الجمعية العالمية لإذاعات الراديو الفئوية؛ الجمعية العالمية للصحف وناشري الأخبار، فرنسا؛ اللجنة العالمية لحرية الصحافة، الولايات المتحدة الأمريكية.

تمت كتابة هذا التقرير من قبل اندرو هيسلوب بالإعتماد على مساهمات أعضاء بعثة مجموعة مراقبة حالة حرية التعبير في تونس (آيفكس). وحُرّر التقرير من قبل سارة ريشاني، فيرجيني جوان وكريستينا ستوك وود. صورة الغلاف: اليزابيث إيدي. الترجمة إلى العربية: غياث الجندي.

للحصول على معلومات إضافية، من ضمنها تقارير سابقة، انظر: http://ifex.org/tunisia/tmg/

فهرس المحتويات

ندوب الاضطهاد العميقة 1
عن مجموعة مراقبة حالة حرية التعبير في تونس: 2
فهرس المحتويات 4
الملخص التنفيذي 5
المنهجية 6
1. وسائل الإعلام 7
1.1. الصحفيون والصحافة المكتوبة 8
2.1. وسائل الإعلام المسموعة والمرئية 10
3.1. شبكة الانترنت 12
2. أجهزة الإعلام التنظيمية خلال المرحلة الانتقالية 15
1.2. إصلاح قوانين البث الإذاعي والعملية التنظيمية 15
2.2. تحليل العملية القانونية المحيطة بتنظيم وسائل الإعلام خلال المرحلة الانتقالية 16
3. المنظمات غير الحكومية ومنظمات المجتمع المدني 18
4. السياسيون والممثلون الدبلوماسيون 21
الخلاصة 23
توصيات 24
توصيات للهيئة الوطنية لإصلاح الإعلام والاتصال 24
توصيات للحكومة 25
توصيات لمنظمات المجتمع المدني 26
ملحق 1 27
ملحق 2 30

"الناس يتحدثون عن الفقر الفكري للثورة. الشخص الذي يقدم حياته من أجل عالم أفضل ليس شخصا يفتقر للخيال"

توفيق بن بريك، كاتب تعرض للسجن بالسابق

الملخص التنفيذي

يعرض هذا التقرير النتائج التي توصلت إليها بعثة تقصي الحقائق إلى تونس في الفترة من 9-16 نيسان/ أبريل عام 2011. وهو أول تقرير ينشر من قبل مجموعة مراقبة حالة حرية التعبير في تونس (آيفكس) بعد ثورة 14 كانون الثاني/ يناير 2011 ، التي أنهت 23 سنة من نظام حكم بن علي القمعي.

ولقد صُممت البعثة الأخيرة لمجموعة مراقبة حالة حرية التعبير في تونس كاستجابة للاحتياجات العاجلة من أصحاب المصلحة ، القديمة والجديدة ، في جهودها الرامية إلى الحفاظ على حرية التعبير في تونس في مرحلة ما بعد بن علي.

في ظل نظام الرئيس زين العابدين بن علي، وثقت مجموعة المراقبة انتهاكاتٍ خطيرةٍ فيما يتعلق بحق حرية التعبير، من ضمن حقوق الإنسان الأساسية الأخرى. مورست الرقابة الصارمة على وسائل الإعلام ، في حين أن منظمات المجتمع المدني والجمعيات المهنية ونشطاء حقوق الإنسان تعرضوا لمضايقات متكررة ومنعوا من القيام بعملهم. وغالبا ما استخدمت وسائل الإعلام الرسمية كأداة التي تم من خلالها القيام بالعديد من هذه الهجمات. وكان سجن الصحفيين، والمدافعين عن حرية التعبير والمعارضين للنظام حدثا اعتياديا.

وكان الوصول إلى المعلومات مقيد بشدة وكانت مراقبة شبكة الإنترنت، ومواقع التواصل الاجتماعي والاتصالات العامة أمراً شائعا. ومع اقتراب نظام بن علي من نهايته، كان يعتقد على نطاق واسع أن النظام أنشأ واحدة من أكثر شبكات المراقبة الالكترونية تعقيدا.

وإدراكا منه للصورة التي قدمها للعالم الخارجي، كثيرا ما حاول النظام أن يحاكم الأصوات المعارضة بتهم جنح جنائية بموجب قانون العقوبات بدلا من اتهامهم بموجب القوانين المتعلقة بحرية التعبير.

كان لهذه الممارسة تأثيراً مزدوجاً: تشويه سمعة المعارضين وإرسال رسالة واضحة إلى التونسيين بأنه لن يتم التسامح مع المعارضة. كما حافظت أيضا على مظهر خادعٍ، وهو أن الشرعية راسخة في مكانها، بهدف توصيل ذلك إلى القوى الغربية التي تودد اليها النظام بحماسة. في الواقع، لقد جعلت من تونس واحدة من أكثر دول العالم قمعا لحقوق الإنسان.

أدت سيطرة النظام على وسائل الإعلام إلى تآكل الممارسات الصحفية السليمة والمعايير الأخلاقية والتقارير الموضوعية، كما أدت إلى فقدان الاستقلال في كل من وسائل الإعلام المرئية والمقروءة والمسموعة. كما حُرمت منظمات المجتمع المدني والجمعيات المهنية التي تتعامل مع قضايا حرية التعبير من استخدام المنابر العامة اللازمة لاستئناف وتوسيع نطاق عملها، ومساءلة سياسة الحكومة أو التحقيق في إساءة استخدام السلطة. لعبت الرقابة الرسمية والرقابة الذاتية دورا هاما في تحديد صورة النظام- داخليا وخارجيا – واستشرت في جميع وسائل الإعلام التي أخضعت لإرادة الديكتاتور. أما الأصوات القليلة المتبقية التي استمرت في انتقاد النظام فقد شعرت بكامل قوة قمعه ونتيجة لذلك كثيرا ما كانت هذه الأصوات موضوع

حملات مجموعة مراقبة حالة حرية التعبير في تونس ومبادراتها
إن الندوب التي خلفها النظام السابق لا تزال واضحة في صناعة الإعلام، في حين فشل الإطار التشريعي الذي خلفه وراءه بالرد بشكل ملائم على متطلبات أصحاب مصلحة وسائل الإعلام الناشئة.

وتتنافس الآن منظمات حرية التعبير للحصول على مكان في المناقشات التي ستحدد ملامح المجتمع الجديد والتي يجب أن تكفل صحة هياكلها الديمقراطية الداخلية بحيث يمكن أن تؤخذ جميع المصالح في الحسبان.

وينظر إلى دعم الصحافة المستقلة والقطاعات الإذاعية، إلى جانب الترويج للممارسات الصحافة المهنية ومراجعة شفافة للإطار القانوني لوسائل الإعلام، باعتبارها عاملا أساسيا لنجاح العملية الانتقالية قبل انتخابات الجمعية التأسيسية، المقررة حاليا في 23 تشرين الاول/اكتوبر. ولقد أعرب كثير من الناس عن شكوك جدية حول إمكانية تحقيق هذا الإطار الزمني على أرض الواقع.

منهجية العمل

في تناقض صارخ مع البعثات السابقة، استطاع وفد مجموعة مراقبة حالة التعبير في تونس أن يجتمع ويتحدث بصراحة مع منظمات المجتمع المدني ونشطاء حقوق الإنسان والصحفيين والمدونين، وممثلي مختلف ألوان الطيف السياسي. وعلاوة على ذلك، دعي وفد المجموعة لحضور اجتماع مع رئيس الوزراء التونسي الباجي قائد السبسي وعقب الاجتماع حديث إلى وسائل الإعلام[2] . وأثنى رئيس الوزراء التونسي كثيراً على عمل مجموعة مراقبة حالة حرية التعبير الذي يطرح باستمرار قضايا حرية التعبير في تونس سواء محليا أو دوليا خلال السنوات الماضية في البلاد، ولقد تم إبداء الرأي وبحرية حول الكيفية التي تتكشف فيها المرحلة الانتقالية.

كما يوثق التقرير التالي بواعث القلق الرئيسية والتحديات المباشرة المتعلقة بالرقابة وحرية التعبير في تونس. ويلحظ التقرير الإنجازات التي تحققت بالفعل منذ 14 يناير ويسلط الضوء على القضايا الأساسية التي أثارها المعنيين الرئيسيين فيما يتعلق بالحفاظ على زخم التغيير وضمان أوسع مشاركة للانتقال الديمقراطي لتحقيق النجاح.

يُقسَم التقرير إلى أربعة أجزاء تغطي مجموعة واسعة من أصوات الذين تمت مقابلتهم أثناء بعثة مجموعة مراقبة حالة حرية التعبير في تونس. وتستند وجهات النظر الموثّقة في هذا التقرير على سلسلة من المقابلات التي أجريت في تونس وسوسة والمنستير والكاف بين 9 و 16نيسان/ أبريل 2011.

وقام أعضاء البعثة المنتمين للهيئة العالمية لمجتمع البث الإذاعي والمادة 19 في رحلات لاحقة لجمع مواد إضافية تتعلق بعملية ترخيص البث الإذاعي ومشروع قانون الصحافة، فضلا عن حوادث انتهاك حرية الصحافة التي وقعت بعد انتهاء البعثة.

[2] لم تكن لوسائل الإعلام التونسية في ظل النظام السابق الفرصة لممارسة مهنة الصحافة
Les médias tunisiens n'ont pas eu l'opportunité sous le régime précédent d'exercer leur profession (TAP) 14 April 2011: http://www.tunisiesoir.com/index.php?option=com_content&view=article&id=39663:&catid=42:politique

"كان من الممكن لنظام بن علي القيام بأي شيء، حتى القتل.
كثير من الناس سجنوا وتعرضوا للتعذيب.
شكرا لآيفكس بأن بن علي لم يقتل عشرات الأشخاص الإضافيين في السجن.
شكرا، لقد ساعدتم على حمايتنا".

الفاهم بوكدوس، صحفي تعرض للسجن سابقا

1. وسائل الإعلام

هنالك مخاوف حول قدرة وكفاءة وسائل الإعلام التونسية في الحفاظ على مكاسب الثورة ولعب دورٍ حيوي في المراقبة المطلوبة في هذه الفترة الانتقالية. لقد تعرضت وسائل الإعلام لقمع شديد في ظل نظام الرئيس زين العابدين بن علي، كما مورست رقابة صارمة على المحتوى التحريري، كما أُغلقت الصحف التي تنتقد، والمحطات الإذاعية والقنوات التلفزيونية المستقلة، ساهمت هذه الممارسات مجتمعة في تراجع عملية تقديم تقارير تهم المصلحة العامة الأمرالأكثرأهمية الآن بالنسبة للعملية الديمقراطية.

والمسألة الحاسمة في الفترة المقبلة هي ضمان تغطية عادلة للانتخابات والمراقبة الفعالة لعملية التصويت. ولقد تقرر إجراء انتخابات لاختيار المجلس التاسيسي في تونس يوم 24 يوليو 2011، وأُقرَّ مرسوم الانتخابات التي تحدد قواعد الدعاية الانتخابية والتغطية الإعلامية. وجرى نقاش موسع حول اتساقه مع المعايير الدولية لحرية التعبير وإجراء انتخابات حرة ونزيهة.

تتركز المناقشات الآن بين وسائل الإعلام ومنظمات المجتمع المدني على وضع قواعد أخلاقية لتغطية الانتخابات، وإنشاء آليات مراقبة الانتخابات. ينبغي دعم هذه التطورات، ومن بينها تدريب المديرين والمحررين، والمساعدة على وضع مبادئ توجيهية داخلية لمنظمات وسائل الإعلام ودعم المبادرات التي تشجع على تغطية المواطن للعملية الانتخابية.سيساعد نجاح مثل هذه المبادرات في تحديد طبيعة النظام السياسي الذي يظهر في تونس.

ولقد أخذت العيِّنة التالية من وجهات النظر عبر مقابلات مع الصحفيين ووسائل الإعلام وممثلي المنظمات غير الحكومية وجمعيات إعلامية مهنية، وتقدم العيِّنة لمحة عامة عن التقدم وبواعث قلق قطاع الإعلام وهي تقترب من- وربما أكثرها أهمية – اختبارها الأول منذ كانون الثاني/ يناير.

1.1. الصحفيون والصحافة المكتوبة

تعرض العديد من الصحفيين للاضطهاد في ظل نظام الرئيس بن علي، مثل الفاهم بوكدوس، سليم بوخضير وتوفيق بن بريك، ولم يستطيعوا حتى الآن أن يحصلوا على وظائف في وسائل الإعلام المحلية التونسية. ومما يدعو للقلق، أنه منذ سقوط الدكتاتورية قامت وسائل الإعلام المحلية، عن سابق إصرار، بإقصاء بعض الصحفيين الناقدين والمعلقين ويزعم البعض بوجود 'قائمة سوداء' لأسماء تعتبر غير مرغوب فيها في وسائل الإعلام.

لقد كان الصحفي **الفاهم بوكدوس** موضوع حملة قوية قامت بها مجموعة مراقبة حالة حرية التعبير في تونس خلال عام 2010 بعد أن سُجن بسبب تغطيته للاحتجاجات العنيفة التي حصلت في قفصة في 2008. أطلق سراحه من السجن في 19 يناير 2011، وهو حاليا عضو في مركز تونس لحرية الصحافة. ويقول الفاهم بوكدوس: "لم تنته الثورة في مجال عملي... ذلك أن كثيراً من رجال الأعمال من عهد بن علي لا يزالون يمسكون بالسلطة، لا سيما في قطاعي الإعلام المرئي و المسموع لأنه ذو قيمة مالية عالية. ويخشى الصحفيون والنشطاء أن تتعرض الثورة لنكسة.

وعلى الرغم من رؤية كتبه منشورة في تونس للمرة الأولى منذ عقود، قدم الكاتب الصحافي الشهير **توفيق بن بريك** انتقادات لاذعة حول المنحى الذي اتخذته الثورة وعلى وجه الخصوص الدور الحالي للصحافة. "في الجزائر، قتلوا الصحفيين. في تونس، ذهبوا أبعد من ذلك: لقد قتلوا مهنة الصحافة. لا تزال الصحافة في أيدي أولئك الذين لم يسبق لهم كتابة مقالة حقيقية. يدعي هذا الحشد أنه ثوري، ولكنه، على العكس، يساهم في تبييض صورة النظام الحالي".

وقال بن بريك، الذي سجن بتهم زائفة لمدة ستة أشهر حتى أبريل 2010 خلال زيارة بعثة مجموعة مراقبة حالة حرية التعبير السابقة[3]، أنه يعتقد جازماً أن النظام القديم لم يمس، خصوصا بوجود من هم الآن في السلطة بعد أن هيئوا الموقف ليكونوا في موقعهم. وأضاف "اليوم، الصحافة في تونس تدير المؤامرة بفعالية. كانت الصحافة هي الرقيب أما الآن فقد أصبحت الحرس الأبيض لأولئك الموجودين في السلطة وهم يحاولون غسل الماضي ودورهم في كل شيء".

واشتكى أيضا من إمكانية وصوله إلى وسائل الإعلام، مدعيا أنّ بعض القنوات التلفزيونية لا تزال تتردد في وضعه مباشرة على الهواء بسبب علامة وصمة العار الباقية من معاركه الشرسة مع النظام القديم. ومع ذلك، أفاد بن بريك أن هناك تغيير إيجابي وحيد وهو أن الصحف تنشر مقتطفات من كتبه، بما في ذلك كتابه الذي أعيد إصداره في الآونة الأخيرة *بن بريك – الرئيس*".

وهذا مايتناسب مع ماقاله حمة الهمامي، محرر جريدة حزب العمال الشيوعي الرسمية **البديل**، الذي اعتقله الأمن الرئاسي الخاص في كانون الثاني/ يناير 2011 وأطلق سراحه بعد هروب زين العابدين بن علي، إذ يعتقد أيضا أن هناك الكثير مما يجب القيام به من أجل حصول تغيير في وسائل الإعلام. "الحكومة الانتقالية هي امتداد للنظام القديم. الرقابة لا تزال في مكانها ولا تزال الشرطة السياسية تراقب الناس، حتى وإن كانت أخفَّ من ذي قبل".

إيسيا عطروس، صحفية في جريدة **الصباح**، وهذه جزء من مجموعة الصباح الصحفية التي تنشر ثلاث صحف يومية (بما في ذلك لا برس) واثنين من الصحف الأسبوعية، أوضحت كيف أن الصحيفة تدارحاليا من قبل مجلس من المحررين يتألف من أربعة صحفيين. "يحاول الجميع إعادة تموقعهم، لإيجاد خطهم. فعلى سبيل المثال، هنا في الصباح، نحاول تعزيز وجهة الجريدة ووجهتها في طريقة التحقيق الصحفي". ومع ذلك، هناك "نقص كبير في الثقة بين صحفيي الجريدة، وهنالك حاجة ملحة للتدريب المهني. في عام 2009، حصل صهر بن علي أكثر من 80 ٪ من أسهم الشركة. مجموعة الصباح هي حاليا تحت الإدارة القضائية وتخشى الصحفية عطروس أنه إذا قررت الدولة بيع أسهمها، هنالك مخاطر في وقوع في الجريدة بأيدي الإسلاميين. واعترفت بأن عائدات الصحيفة المالية أصبحت الأمر "الأكثر تعقيداً".

[3] انظر إلى: مجموعة مراقبة حالة حرية التعبير في تونس ترحب بالإفراج عن الصحافي بن بريك ولكنها تدين سياسة معاقبة الصحفيين الناقدين ، 28 أبريل 2010
http://www.ifex.org/tunisia/2010/04/28/benbrik_free_boukadous_appeal/

سجلت صحيفة **الفجر**، وهي صحيفة حركة النهضة الإسلامية التي أصبحت حزبا سياسيا معترفا به بعد الثورة أرقام توزيع ضخمة، فقد وزع أكثر من 100000 نسخة لعددها الصادر في 9 أبريل، وهو العدد الأول منذ أن حظرت الجريدة في عام 1990. ويهدف محرر الجريدة بالنيابة لطفي حيدوري وكبار الصحفيين عبد الله الزواري، محمد الحمروني وصابرين مورو ونجيب مراد إلى تحويل *الفجر* إلى جريدة أسبوعية سياسية شاملة بينما يحافظ في الوقت نفسه على بعض الاستقلالية عن الحزب. تعالج جريدة الفجر المواضيع التي تغيب عادة عن الصحف الإسلامية التقليدية؛ بما في ذلك قضايا المرأة ومقالات الآراء الشخصية التي لا تعكس بالضرورة وجهة نظر الحزب. نحن نحاول تحقيق استقلالنا دون إنكار الصلة مع الحركة الإسلامية "، قال محرر الجريدة بالنيابة، لطفي حيدوري.

وكرر حيدوري أيضا التحديات التي تواجه قطاع الإعلام. " يعاني الصحفيون العاملون من نقص في الخبرة عندما يتعلق الأمر بالمعايير المهنية المناسبة. لقد خلق قمع الصحافة ثقافة الرقابة الذاتية. ليست هناك أسئلة محرجة. يحتاج الصحفيون القديمون والجدد على حد سواء إلى تدريب حول كيفية الكتابة بموضوعية ".

واعترف الصحفيون أنه بالإمكان رؤية بدايات التغيير في وسائل الإعلام، ولكن بعد هذه الفترة الطويلة من الرقابة والقمع تحتاج هذه الوسائل إلى وقت لتطوير وإعادة تنظيم نفسها. "ولا تزال الرقابة إلى حد ما، في مكانها - على سبيل المثال يمكننا رؤية ذلك من خلال استبعاد بعض الشخصيات وأعضاء الأحزاب السياسية من المناقشات. لا تزال العقلية هي ذاتها كما كانت من قبل. أيمكن أن يتغير هؤلاء الناس حقا ويصبحوا ديمقراطيين؟ لم يتثنى لهم الوقت الكافي بعد لتغيير هذا التصور. "

وقال أنه وبغض النظر، ستحاول جريدة الفجر توضيح المسائل المفاهيمية للعملية الانتخابية و"القيام بدور تثقيفي لإدخال المفاهيم، وحتى اللغة السياسية، للمساعدة في شرح الفرق بين الأحزاب والمرشحين."

ولقد رفض كامل فريق تحرير الفجر رفضا قاطعا جوانب التجريم الواردة في النسخة المنقحة من قانون الصحافة، وهو حاليا قيد الدراسة، وحدد المحررون معارضتهم بشكل عام بضرورة وجود قانون منفصل حصري خاص بالصحافة.

وأخبر ناجي البغوري رئيس **النقابة الوطنية للصحفيين التونسيين** بعثة مجموعة مراقبة حالة حرية التعبير في تونس أن 23 عاما من نظام بن علي "قتل الصحافة بشكل فعلي. فيما عدا استثناءات قليلة، لم تنعم تونس خلال هذه الفترة مطلقا بوجود صحافة حقيقية. والسؤال الآن هو: هل نستطيع إنشاء الصحافة المهنية التي تلهم الشعب التونسي بالثقة ؟"

انتقد البغوري الحالات الكثيرة التي وقع فيها الصحفيون في فخ الدعاية المتبنية لحزب معين أو شخصية سياسية، وأوضح الحاجة الملحة للمزيد من التدريب لتطوير الصحفيين السياسيين المتخصصين. لقد تم الإبلاغ عن "ضغط الحكومة على الصحفيين، وخاصة عندما تثير تساؤلات تتعلق بالأمن القومي. ولكن هجمات كهذه ستصبح أكثر خطورة في حال بقي الصحفيون لمدة أطول غير مدربين.لا بد أن تصبح الصحافة خالية من العيوب في هذا المجال ".

ولكن، بدلا من اعتبارها هجوم منهجي ضد حرية التعبير، يقول البغوري أن ذلك هو رد فعل ضد الأفراد أو المنافذ التي ينظر إليها بأنها تناقش موضوع استقرار البلاد. "وتكمن المشكلة، مع ذلك، في أن مثل هذه المصطلحات الغامضة يمكن استخدامها على نطاق واسع للهجوم على الكثير من الأمور."

أما موقف البغوري فيتجلى في أنه ليست هناك حاجة لقانون صحافة منفصل عن الضمانات الموجودة بالفعل والتي تعمل جنبا إلى جنب مع قانون العقوبات العام. لا ينبغي أن يعامل الصحفيون خارج الأطر القانونية العادية والدستورية.

وفي رأي البغوري، تحاول الحكومة الانتقالية تحد في قطاع الإعلام، وذلك باستخدام الهيئة الوطنية المستقلة لاصلاح الاعلام والاتصال (والتي هو عضو فيها) كشريك على غير دراية بالتآمر. "إن الهيئة الوطنية المستقلة لإصلاح الإعلام والاتصال لا تستطيع التصرف بدون موارد، خصوصا وأن الحكومة هي التي تسيطر على الميزانية. في غضون ذلك، الخطر الحقيقي هو في أن وسائل الإعلام يعاد تنظيمها وفق نماذج كلاسيكية ينظر إليها في بعض مجتمعات ما بعد الثورة، على أنها تدعم بشكل

فعال ظهور مجموعة جديدة من الحكام المستبدين. هناك خوف حقيقي من أنه إذا لم تستطع الصحافة أن تخلص نفسها من التغطية الحزبية، فسوف تدعم عن غير قصد... ظهور هذه النوع من القادة".
وتعمل النقابة من جميع النواحي لضمان تعددية قطاع الإعلام خلال الانتخابات. "إن الوقت ينفد من الصحافة... وأول اختبار حقيقي للصحافة التونسية يقترب. وحيث توجد العقبات الآن سيكون من الصعب على وسائل الإعلام أن تسير كما يجب. إن ضمان دور حرية الصحافة يتوقف على المجتمع المدني - ويتوقف دوره أيضا على موقفه ضد التلاعب من جانب القوى السياسية- وهذه ليست المسؤولية الوحيدة للنقابة"

بالمثل ، أكدت نجيبة الحمروني من **المرصد الإعلامي**، وهي لجنة داخل نقابة الصحافة، الحاجة إلى التدريب بعد هذه الفترة الطويلة من القمع. وقالت "هناك نقص حقيقي في موضوعية الصحفيين التونسيين... يتعين على الصحفيين التونسيين أن يبدؤوا من نقطة الصفر. لقد فقدوا الكثير من القدرة المهنية".

ويعترف نجيب الورغي، المدير العام **لوكالة تونس أفريقيا للأنباء** بأن الصحفيين التابعين للوكالة يتعلمون كيف يصبحون معتادين على الموضوعية. وقال "هناك حاجة حقيقية للعودة إلى أساس الصحافة. من الواضح أننا سوف نتعلم من أخطاء الماضي، وتلك التي لا تزال تقترف. لكن الصحفيين يعنفون أنفسهم ويبدؤون عملية تنظيم ذاتهم. إنهم بحاجة إلى أن يصبحوا صحفيين حقيقيين وبحاجة إلى الخروج والبحث عن المعلومات بأنفسهم. وينبغي تشجيع بيئة تنافسيه".

1.2. وسائل الإعلام المسموعة والمرئية

قبل الثورة، شغَّلت تونس نظام البث الذي تملكه الدولة كأداة للدعاية من قبل الحكومة. ويتألف نظام بث الدولة من مؤسستين منفصلتين، تُعرفان الآن بالتلفزيون الوطني التونسي (سابقا TV7) وراديو تونس. منذ قيام الثورة، كانت هناك تغييرات في الإدارة العليا في المؤسستين وأصبحت البرمجة أكثر انفتاحا وعرضا لوجهات نظر مختلفة.

والسؤال المطروح هو ما إذا كانت أفضل طريقة لتحقيق أهداف التنوع والتعددية والاستقلال في مشهد الاذاعة الوطنية تتم عبر إضافة محطات وطنية جديدة للتنافس مع الإذاعة التونسية، أو عن طريق تجريد الإذاعة التونسية من واحد أو أكثر من خدماتها. ويزيد من تعقيد هذه المسألة التقارير التي تفيد بأن راديو الزيتونة وراديو شمس قد تصبحان أيضا مملوكتان من قبل الدولة كنتيجة لاستيلاء الدولة على أصول عائلة بن علي.

من بين خمس محطات إذاعية خاصة، وحدها إذاعة الزيتونة تقدم تغطية مقاربة لراديو تونس ,تصل إلى نحو 90 في المئة من السكان. أما إذاعة إكسبرس إف إم فلديها تغطية في المراكز الحضرية الكبرى، وتغطي نحو 70 في المئة من السكان. راديو موزاييك هي رائدة السوق في تونس الكبرى والمناطق المحيطة بها، جوهرة إف إم هي محطة إقليمية خاصة تركز على سوسة، أما شمس إف إم فلديها تغطية في تونس العاصمة وصفاقس. هناك بعض الضغوط من موزاييك وشمس إف إم والجوهرة إف إم لزيادة مناطق التغطية ولكن هناك أيضا طلب كبير من الوافدين الجدد الذين يرغبون في تأسيس خدمات إذاعية محلية وإقليمية.

وتحمل جميع المحطات الإذاعية الخاصة الخمس، والقناتان التلفزيونيتان الخاصتان بعض ملامح الارتباط بالنظام السابق سواء من خلال الاستثمار من قبل أشخاص كانوا مقرَّبين من العائلة الحاكمة أو حصلوا على ترخيصهم في ظل نظام الرعاية الرئاسية. لا شك في أن مضمونها قد تغير منذ قيام الثورة. اختفت الخطوط الحمراء القديمة. وأصبح النقاش السياسي أوسع نطاقاً. حتى أن مصطلح 'ثوري كبير' أصبح يستخدم لوصف أولئك الذين يجهدون أنفسهم في محاولة إظهار أوراقهم الثورية.

ومن المتوقع أن يتزايد عدد وسائل الإعلام في تونس، ولا سيما في مجال البث الإعلامي. الهيئة الوطنية المستقلة لإصلاح الإعلام والاتصال التي تشكلت حديثا وهي المسؤولة، من بين أمور أخرى، عن تقييم الطلبات المقدمة لافتتاح إذاعات جديدة وتلفزيونات جديدة وتقديم المشورة حول تراخيص البث.

تلقت الهيئة الوطنية المستقلة لإصلاح الإعلام والاتصال مقترحات للحصول على 71 ترخيص للخدمات الإذاعية و25 مقترح لخدمات التلفزيون، ومن ضمن المقترحات بعض الطلبات المحولة من قبل مكتب رئيس الوزراء. يجب أن تكون الأولوية لتطوير وسائل الإعلام في تحويل هذه الطلبات إلى مجموعة متنوعة من الخدمات الإذاعية المحلية والإقليمية، داخل وخارج مدينة تونس.

يأتي العديد من هذه المقترحات من الجماعات التي ترغب في العمل على أسس مشاركة أو لا ربحية لخدمة امجتمعات متقاربة أو لخدمة مصالح المجتمعات. على الرغم من أن وعي وسائل الإعلام المجتمعي في تونس لا يزال متدنيا ، وجدت بعثة التعبير فعاليات اجتماعية مدنية متحمسة لهذا المفهوم.

يحرص معظم المتقدمين على المساهمة في خلق مشهد إعلامي جديد، ولا سيما قبل الانتخابات. وبالإضافة إلى ذلك، لمست بعثة مجموعة مراقبة حالة حرية التعبير في تونس أيضا حالة إحباط من أصحاب اذاعتين بشأن ترخيص جديد لمحطات إذاعية جديدة. وإنّ التأخير في عملية التنظيم يعني أنّ خيارهم الوحيد هو البث كمحطات غير شرعية، في حين أن آخرين يجدون أنفسهم في مأزق حتى يتم منح الترخيص.

وعلى الرغم من أن القيود المفروضة على المحتوى قد اختفت إلى حد كبير في الأشهر الأخيرة، يجري التركيز الآن على تدريب الصحفيين في محاولة لرفع معايير الإبلاغ. وإن توفير صوت للشباب وتشجيع عقلية الإذاعة العامة، ولا سيما في الفترة التي تسبق الانتخابات، حفزت العديد من أصحاب المصلحة الجدد والمهتمين لدفع المزيد من التعددية والتنوع في مجال وسائل الإعلام المسموعة والمرئية.

وقال صلاح فورتي من **راديو 6** "اذا كنا نحن خارج نطاق القانون، إذن هذه هي حالة الإذاعات التابعة للرئيس بن علي" . لقد بدأت المحطة بالبث يوم 14 شباط/ فبراير ولكنها لا تزال تنتظر الترخيص. "وإذا أجبرنا على الإغلاق فسوف نبدأ من جديد وسوف نقوم، في الوقت نفسه، بتنظيم احتجاج ضد مثل هذا الهجوم على حرية التعبير".

وقال عمر المستيري، مدير إذاعة **راديو كلمة** "نحن نريد الهيئة الوطنية المستقلة لإصلاح الإعلام والاتصال أن تدعم ظهور وسائل الإعلام التي رفضت تاريخيا والتي لم تكن جزءا من محسوبية النظام القديم". ويضيف قائلاً: "نحن لا نريد وقوعهم في الأفخاخ القديمة بل نريد تعزيز ضمان حرية الإعلام.

وفي الوقت نفسه ، قال حبيب بلعيد ، المدير العام **للإذاعة التونسية**، انه مهتم بتحسين نوعية المحطات الإذاعية الإقليمية، وبذلك زيادة عدد المستمعين، دون إثارة النعرات الإقليمية والقبلية. "هناك حاجة لتعزيز شبكة من المراسلين على المستوى المحلي وتزويدهم بمعدات الإبلاغ الأساسية للإنتاج الخارجي. ويتمثل التحدي الرئيسي بفتح منافذ الاتصالات والفضاء بالنسبة للمجتمع، بتغيير العقلية السياسية من أجل زيادة احترام الاختلاف، ولعب دور إذاعة الخدمات التي تهم الناس، مع جمهور قوي، من أجل الإعلام والتثقيف والترفيه".

قال نور الدين بوعطار المدير العام **لموزاييك أف أم** أن الإذاعة بدأت بالبث في عام 2004 وأصبحت الشركة الرائدة في السوق في تونس الكبرى. "حاولنا العمل مع القيود وقد شملت برامجنا الموسيقية والثقافة والبرامج الحوارية. وسمح بالبرامج الحوارية فيما يتعلق بالقضايا المحلية ولكن على ألا تتجاوز الخطوط الحمراء للنقاش السياسي. أضاف بوعطار أنه "بعد 14 كانون الأول/ يناير ولأول مرة كان لدينا حرية تعبير حقيقية. لم يكن الأمر سهلا لأن وسائل البث كانت مرتبطة بالنظام القديم، ولكن جمهورنا احتفظ ببعض الثقة فينا. فتحنا أنفسنا ونظمنا مناقشات للتعبير عن القضايا الاجتماعية والاقتصادية. الآن تنظر إلينا الأحزاب السياسية ومنظمات المجتمع المدني على أننا المنبر الذي يمكن يلجؤوا إليه. "ونتيجة لذلك، فإن المحطة تقيم دورات تدريبية في كيفية تنظيم النقاش السياسي وكيفية تغطية الانتخابات.

محمد شلوف يعمل **مع الجمعية الثقافية الأفريقية المتوسطية** في سوسة، ويريد أن يعطي صوتاً للطلاب الأفريقيين المهمشين من جنوب الصحراء. وقال انه قدم بالفعل طلباً للحصول على ترخيص لراديو يعمل على أسس لا تهدف للربح وهو

الآن بصدد تقديم طلب إلى الاتحاد الأوروبي، بالتعاون مع راديو بوبيلار (www.radiopopolare.it/) لإنشاء محطة راديو في مدينة سوسة، مع رؤية طويلة الأجل لشبكة من المحطات المحلية. .

بثينة أحمد قويعة، مذيعة في الإذاعة الوطنية، تقول بأن ثقافة الصحافة الاستقصائية (التحقيقية) غير موجودة في تونس وانتقدت الرقابة المستمرة.

"قال الشباب ما كان مطلوبا أن يُقال، عندما كانت هناك حاجة إلى ذلك، وفي وقت قياسي أدى إلى نتائج رائعة".

روضة غربي، ناشطة في حقوق المرأة

1.3. شبكة الانترنت

كان الناشطون الذين استخدموا التكنولوجيا الرقمية كأداة للتعبئة عاملا رئيسيا في الثورة حيث انتشرت الاحتجاجات وجمعت زخمها. لعب مستخدمو مواقع التواصل الاجتماعي دورا حاسما في تعميم الأخبار والفيديوهات كدلائل على الرد الوحشي على التظاهر من قبل النظام في العاصمة وحولها والمناطق الأخرى في البلاد. كما التقطت وسائل الإعلام الدولية القصص الخارجة من تونس وبثتها إلى العالم، كان هناك عدد قليل من الناس الذين كانوا قادرين على التكهن بأن التلفونات الخليوية والفيديو ومجموعات الفيس بوك والملاحظات البسيطة على التويتر من المواطنين العاديين الذين يقاتلون من أجل حريتهم يمكن أن تسهم في سلسلة من الأحداث التي اطلق عليها اسم "الربيع العربي"، وأن ترسل أصداءا تتجاوز حدود البلاد.

في الحقيقة، كان جلّ الناشطين ومستخدمي مواقع التواصل الاجتماعي من الشباب والشابات الذين عملوا بطريقة سرية وفجأة وجدوا أنفسهم متحدين في الدفاع عن الثورة التي ساعدوا في إشعالها. ولقد دقق نشطاء الانترنت في كل خطوة من عملية الانتقال فقد قاموا بتوثيق إفادات الشهود، إظهار أدلة جديدة وتوفير مصدر حي من شهادات أولئك الذين عاشوا الثورة ومازالوا مصممين على تشكيل عوالمها فيما بعد. وفي حين لا يمكن التقليل من أهمية دور الإنترنت ومواقع التواصل الاجتماعي في انتشار ونجاح الثورة، من غير الواقعي الافتراض أن المكاسب التي تحققت جاءت فقط نتيجة لهذه الظاهرة الرقمية.

في حين أن وجود جمهور دولي كان قادر على مساعدة الثورة ، لكن جملة الإحباطات السياسية الاجتماعية الاقتصادية كانت الحافز الحقيقي لانطلاق الانتفاضة التونسية ومن الخطورة بمكان ما أن ينظر إلى ذلك في ضجيج العناوين الدولية السطحية التي تركز على انتصارات "ثورة الفيس بوك". أثبتت الثورة التونسية أن لوسائل التواصل الاجتماعي دور أساسي في تقديم القصة للناس، ولكن وسائل التواصل الاجتماعي نفسها ليست هي القصة.

عبَّر العديد من المدونين والنشطاء الذين تحدثوا إلى وفد مجموعة مراقبة حالة حرية التعبير في تونس عن اعتقادهم بأن الحكومة الانتقالية لم تعالج بعد العديد من مخاوفهم بشأن حرية التعبير، حيث أن جوانب من الرقابة التي فرضها النظام السابق وشبكات المراقبة لا تزال موجودة بقوة.

الفضل في ذلك يعود [لمواقع التواصل الاجتماعي] وعلى الرغم من محدودية الوصول إلى الإنترنت في العديد من البلدان

العربية، كان العالم- ولايزال- يتابع المواطنين العرب وهم يتجمعون للاحتجاج ضد الأنظمة الاستبدادية التي تقيّد وتحد من حرياتهم". هذا ما توضحه **لينا بن مهنّي**، المدونة التي تدون باسم 'فتاة تونسية: (http://atunisiangirl.blogspot.com/). وأضافت "لكن مواقع التواصل الاجتماعي وحدها لم تنظم الثورة العربية. لقد كانت مزيجاً من عوامل أخرى، بالإضافة إلى أساليب مختلفة من الوسائل الإعلامية الرقمية والتقليدية فإن التقدم التكنولوجي، بالتعاون مع مزيد من وسائل الإعلام التقليدية مثل قنوات تلفزيون الجزيرة وقناة "فرانس 24"، خلق الظروف المناسبة لنشر المعلومات على نحو فعال."

وتأسف بن مهنّي لتحوّل انتباه العالم بعيدا عن تونس منذ التحول الذي حصل في 14 يناير. وقالت: "يعتقد غالبية الناس أننا نجحنا في تحقيق ما أردنا وأن كل شيء على ما يرام. هذا ببساطة ليس صحيحا. في الواقع، هناك شريط فيديو وُزِّعَ حديثا في 4 مايو[4] على الفيس بوك، يُظهر وزير الداخلية السابق وهو يتحدث عن الأعمال الخاطئة التي ترتكبها الحكومة الانتقالية، عن إقالته من منصبه وحول نظريات المؤامرة. سواء كان ما يقوله صحيحا أم لا، قرر العديد من التونسيين النزول الى الشوارع للتنديد بسلوك قادة البلاد الحاليين، فما الذي حصل؟ استخدمت الحكومة الحالية الأساليب القديمة نفسها لقمع المتظاهرين المسالمين: الغاز المسيل للدموع والذخيرة الحية. وخطف العديد من الصحفيين والمدونين وتعرضوا للضرب والتعذيب، فقط ليطلق سراحهم".

بطبيعة الحال، وزعت أشرطة فيديو عن الأحداث على نطاق واسع على فيسبوك وكان قد تم التقاطها من قبل عدة شبكات مثل قناة الجزيرة. "لا توجد تغييرات ملموسة في تونس. "لا يزال الناس يعانون، إنهم هم ضحايا قوات الثورة المضادة. الحرية وحرية التعبير ليست سوى أساطير بالنسبة لنا. نحن لا تتمتع بحرية التعبير كما يعتقد الناس خارج تونس". قالت بن مهنّي.

نبيل شماخ وضحى بجاوي ووائل ونيفي من **حركة الشباب التونسيين الحرة** يوافقون لينا الرأي."الحوار على فيس بوك هو مختلف تماما عن الحوار في وسائل الإعلام. هناك مظاهرات منعت من قبل الشرطة. لا يمكنك الحديث عن الجمعية الدستورية في ظل هذه الظروف". لايمكنك الحديث عن استقلال القضاء أيضا. وسائل الإعلام لم تتحرر حقا: إنها لا تزال تقوم بالممارسات ذاتها ونحن لا نزال غير قادرين على الظهور في برامجهم ".

وقال الصحافي والناشط على الفيس بوك **اسماعيل دبارا** الذي كان يكتب تقريرا عن وكالات وسائل الإعلام وشبكات التواصل الاجتماعي مثل فيسبوك وتويتر ودورها في الثورة: "سوف نوثق الانتهاكات التي وقعت وأين يكمن القمع الآن. لا تزال التحديات هائلة، ولكن علينا أن نكون متفائلين. بينما تغير المشهد الإعلامي، ما زال هناك حظر متعمد على المضمون. على سبيل المثال، كتبت مقالا عن حمة الهمامي[5] فتم حظره. سيتم، أيضا، فرض الرقابة على المواد التي تناقش تصرفات الشرطة. فرض تلفزيون نسمه رقابة على مقابلة مع المصور محمد غريني. لقد سجلنا أيضا شكاوى من قبل صحفيين تلقوا تهديدات".

عندما سألنا دبارة من أين تأتي هذه الرقابة أجاب: "في وسائل الإعلام المملوكة للدولة تصدر الرقابة عن الحكومة. في وسائل الإعلام الخاصة تمارس الرقابة من الوكالة نفسها. ومن حيث الحصول على المعلومات، فالمشهد غامض ولا توجد لدى الحكومة الانتقالية الإرادة أو القدرة على إجراء تغييرات. يعتمد بعض الصحفيين على استخدام العلاقات الشخصية مع المسؤولين للحصول على معلومات حول ما يحدث. أحد الجوانب الذي نحن بحاجة إليه هو تدريب الصحفيين على أن يكونوا محايدين، حيث أن الفترة الجديدة تحمل تنوعا وليس هناك أي حزب سياسي من الماضي".

سليم عمامو ، مدون (http://nomemoryspace.wordpress.com/) ووزير الدولة لشؤون الشباب والرياضة، يعتقد انه يجب ألا يكون هناك تنظيم محدد لوسائل الإعلام التقليدية أو المستندة إلى الإنترنت، معتبراً أن هذا التنظيم لا يساعد

[4] تكلمت لينا بن مهني إلى مجموعة مراقبة حالة حرية التعبير في تونس (آيفكس) بعد الحملة العنيفة من جانب الشرطة ضد المتظاهرين في 5 و 6 و 7 إيار/ مايو

[5] محرر جريدة البديل، الجريدة الرسمية لحزب العمال الشيوعي

المواطنين ولا الصحفيين. وأضاف "نريد تنظيم يكون فيها المواطن هو الأساس. إذا كانت هناك حاجة إلى قوانين، سيكون أفضل إذا جاءت هذه القوانين شاملة بقدر الإمكان ويمكن تطبيقها بشكل عام. على سبيل المثال، لا ينبغي أن تحدد من هو الصحفي ويجب ألا يرتبط إصدار بطاقة الصحافة بالحكومة. وبالنسبة لقوانين حماية المصادر، ربما ينبغي لنا أن نعطي هذه الحقوق للجميع. وفي معظم الأوقات، تحصل وسائل الإعلام الحكومية على معلومات من طرف ثالث – تستقي أخبارها في كثير من الأحيان من الفيس بوك. الحل الوحيد العادل هو وجود نظام التنظيم الذاتي لوسائل الإعلام، بما في ذلك تقديم التقارير في الوقت الحقيقي. ينبغي عليهم أن يتبنوا هذا الموقف والأخلاقيات الخاصة بهم. يجب أن يكون هذا كافيا. الحل الوحيد هو أن تكون هذه الوسائل شفافة ".
يعتقد عمامو أن الحكومة الانتقالية لم تفعل ما كان عليها أن تفعله فيما يتعلق بالإنترنت. "الانترنت غير مراقب. لا تزال هناك حالات من التخريب ولكن هذا ليس من الحكومة . لا تزال شبكة الانترنت مركزة ولكن وكالة الانترنت التونسية[6] تتطلع إلى تحقيق اللامركزية عليها. كان هناك قرار بأن أي مراقبة للانترنت ينبغي أن تتم فقط في إطار القانون".

وقال إنه يتفق مع دعوات لزيادة فرص الوصول إلى المعلومات، ولا سيما فيما يتعلق بالمحفوظات التي بعهدة وزارة الداخلية: "هناك حاجة إلى أن تكون أكثر شفافية، بما في ذلك إمكانية الحصول على ملفات الشرطة السياسية. يمكنهم فعل ذلك ولكن ربما ينبغي أن يكون هناك مزيد من الضغوط، لأن الناس لديهم مصالح أخرى في الوقت الحالي". اعترف عمامو أن وزارة الداخلية مازالت تراقب بعض مواقع الانترنت - وإن كان الآن تحت شرط مسبق وهو الحصول على أمر من المحكمة للقيام بذلك.

الرويسي محرز ومحمود دشراوي والشافعي دف وهم مساهمون في صفحة تونسية (*Les batailles tunisiens*) على الفيس بوك (http://www.facebook.com/pages/les-batailles-tunisiens/)، وهي جزء من اتحاد من صفحات الثورة التي أنشأت بعد 14 كانون الثاني/ يناير، قبل هذا التاريخ، كان المسؤولون عن الصفحة مجهولين. يتكون الاتحاد من منظمي صفحات مختلفة على الفيس بوك كانت قد دعت للثورة. أكدت المجموعة أيضا أن القليل قد تغير منذ نهاية نظام بن علي. "عشنا خلال أوقات كان فيها قناصة دموية تستهدف الشباب، ومع ذلك فإن المسؤولين عن هذا مازالوا غير معروفين وهذا الموضوع لا يزال من المحرمات... والسياسات القديمة في مهاجمة المتظاهرين مازالت تتواصل. جرى قتل شاب في مظاهرة جرت في شباط / فبراير؛ كما جرى اعتقال المتظاهرين وتعرضوا للتعذيب بعد الاعتصامات التي نظمناها في القصبة 3 في نهاية آذار/ مارس".

وقال أعضاء المجموعة لبعثة مجموعة مراقبة حالة حرية التعبير في تونس أنه في عدد من المناسبات حملوا أشرطة الفيديو على مواقع الانترنت لكنها اختفت بكل بساطة، وكذلك هناك حالات تم فيها اختراق كلمات المرور الخاصة بمديري المواقع، وبالتالي تم منعهم من الوصول إلى مواقعهم. ويساور أعضاء المجموعة، أيضا، القلق كيف أن وسائل الإعلام تشوه المناقشات التي تدور حول القضايا الرئيسية التي تواجه المجتمع التونسي. وأكد الشافعي دف "انه غالبا ما تقدم وسائل الإعلام الأمور بطريقة توحي أنه هنالك صراع حقيقي في المجتمع، ولكن في كثير من الأحيان هذا هو مفهوم مخطط له من أجل تقديم صورة معينة عن تونس وهي غير صحيحة وغير متوازنة". "تقديم المناظرات التلفزيونية كنقاش 50/50 تشير إلى أن هناك بعض المشاكل أكثر أهمية مما هي عليه في الواقع. قضية الاسلاميين هي نقطة في هذا الحال. إن رفع شأن عوامل محددة أكثر من مكانتها الحقيقية يغير من سلم الأولويات، ويساعد على تزييف القضايا الأخرى. وهذا يبعد تركيز الناس بعيدا عن القضايا الخاصة بهم والتي هي أكثر إلحاحا".

ولدى سؤاله عما اذا كان هو وشبكته على الفيس بوك سيستردان الثقة يوما في وسائل الإعلام التقليدية بعد أن أنجز وحقق الكثير من خلال شبكة الإنترنت وأشكال الاتصال الخاصة بها: رد الشافعي: "إذا رأينا ذلك، سوف نصدق. نريد أن نرى الواقع كما هو. نحن ننتظر لنرى حرية التعبير الحقيقية ".

[6] وكالة الإنترنت التونسية، أنشأت من قبل وزارة الاتصالات التونسية من أجل تنظيم الانترنت في البلاد واسم نطاق المحرك

"في كل بلد من البلدان التي شهدت انتقال من الدكتاتورية إلى الديمقراطية، كان هناك طريق وعرة. وتونس لا يمكن أن تكون استثناء".

كمال العبيدي، ناشط من أجل حرية التعبير

2. أجهزة الإعلام التنظيمية خلال المرحلة الانتقالية

تعيش تونس الآن عملية اعتماد دستور جديد وقوانين جديدة لوسائل الإعلام. أنجزت اللجنة الفرعية للمجلس السياسي الأعلى، والمختصة بوسائل الإعلام, مشروع قانون الصحافة. وكانت أول مسودة لمشروع قانون الصحافة قد سُحبت بعد الانتقادات الواسعة التي تعرضت لها كونها تقييدية بشكل مفرط وغير ضرورية. هناك مسودة ثانية قيد المراجعة. وقد اعتمد مرسوم انتخابي يتضمن بعض الأحكام الأساسية لتغطية وسائل الإعلام خلال الفترة الانتخابية.

2.1. إصلاح قوانين البث الإذاعي والعملية التنظيمية

يُنسب للهيئة الوطنية لإصلاح الإعلام والاتصال (INRIC)، والتي تأسست وفق المرسوم رقم 10 /2 مارس 2011، وتعمل كهيئة استشارية لرئيس الوزراء، المسؤوليات التالية:

كلفت الهيئة بتقديم توصيات بشأن إصلاح وسائل الإعلام والاتصالات، مع مراعاة المعايير الدولية لحرية التعبير:

أ- تقيِّم على وجه التحديد حالة وسائل الإعلام من جميع جوانبها؛

ب- توصي بسيناريوهات حول كيفية جعل وسائل الإعلام ومؤسسات الاتصالات على مستوى تحقيق أهداف الثورة، والحفاظ على حق الشعب التونسي في وسائل إعلام حرة ومتعددة ومستقلة؛

ت- توصي بالتشريعات اللازمة لتحقيق الأهداف المذكورة أعلاه، بما في ذلك إنشاء هيئات مستقلة لتنظيم قوانين الإعلام المتصلة بالصحافة المكتوبة والإذاعة والتلفزيون والإنترنت، مثلما تمت صياغتها في الصفحة 222 من المجلة القانونية التونسية رقم 14 والمؤرخة في 4 آذار/ مارس 2011؛

ث- إعلام السلطات المختصة والجمهور بنتائج التقييم والتوصيات؛

ج- تصدر رأيها بخصوص الطلبات التي تتلقاها لإنشاء محطات إذاعة وتلفزيون، خلال الفترة التي يتم فيها صدور قانون محدد.

وحتى تاريخ 16 أبريل موعد نهاية زيارة وفد بعثة مجموعة مراقبة حالة حرية التعبير في تونس، نظمت الهيئة 10 اجتماعات تشاورية مع منظمات المجتمع المدني ووسائل الإعلام والسياسيين والمسؤولين الحكوميين، وهذا يتضمن عقد ورشتي عمل برعاية الهيئة العالمية لمجتمع البث الإذاعي ومنظمة دعم وسائل الإعلام الدولية (IMS/AMARC) حول إصلاح وسائل الإعلام ووسائل إعلام المجتمع. عُقدت ورشتا العمل بتاريخ 10/9 و 16 أبريل. وهناك اجتماعات أخرى نظمت في وقت لاحق. وقد عملت الهيئة أيضا مع منظمات دولية غير حكومية بشأن مشروع قانون الصحافة، بما في ذلك منظمة المادة 19 (انظر القسم 2.2 أدناه). ولقد أمضت الهيئة الكثير من وقتها في وضع مقترحات لتنظيم البث الإذاعي وفي تقييم طلبات إنشاء محطات إذاعية وتلفزيونية، وبهذا الخصوص طلبت الهيئة دعم الهيئة العالمية لمجتمع البث الإذاعي ومنظمة دعم وسائل الإعلام الدولية (IMS/AMARC)[7]. تفتقر الهيئة الوطنية لإصلاح الإعلام والاتصال إلى الموارد للقيام بمسؤولياتها على نحو فعال، ولقد تعرضت لانتقادات بسبب افتقارها إلى سلطات صنع القرار (لمعلومات إضافية، انظر أعلاه، القسم 1.2.) وبالرغم من هذه المخاوف، لقد تم تكليف الهيئة الوطنية لإصلاح الإعلام والاتصال بمسؤوليات مهمة في إصلاح وسائل الإعلام. وعند الانتهاء من المرحلة الأولى من عملها (حزيران/يونيو 2011)، من المفترض أن تنتج الهيئة الوطنية لإصلاح الإعلام والاتصال:

- توصيات السياسة العامة لتطوير وسائل الإعلام في تونس؛
- مقترحات لكتابة تشريع من أجل تنفيذ هذه السياسات؛
- توصيات لتراخيص البث المؤقتة.

وفي الوقت نفسه لا بد من الرصد والتعامل مع الأطراف السياسية الأخرى التي لها مصلحة في وجود إصلاح وسائل الإعلام أو التأثير عليها، ولا سيما **اللجنة العليا للإصلاح السياسي**، برئاسة الدكتور عياض بن عاشور، التي أنشأت لجنة فرعية مختصة بوسائل الإعلام وتشرف على التحضير لانتخابات المجلس التأسيسي. ومن المتوقع أن تخلف الهيئة الوطنية لإصلاح الإعلام والاتصال لجنة مستقلة لتنظيم البث مخولة بسلطات اتخاذ القرارات. ويمكن التوقع بأن استقلال اللجنة وصلاحياتها ومسؤولياتها سوف يكون محددا دستوريا. وسيكون من المهم بالتالي أن تتابع عن كثب العملية التي أدت إلى إرساء الدستور الجديد، بما في ذلك المرحلة الحالية من كتابة مسودة الدستور.

2.2. تحليل العملية القانونية المحيطة بتنظيم وسائل الإعلام خلال المرحلة الانتقالية

على المستوى المؤسسي، أرسلت السلطات المؤقتة إشارات قوية مؤكدة عزمها على ضمان حرية التعبير. ولقد تم إلغاء وزارة الإعلام من البنية القانونية للبلاد وهي احدى الرموز الرئيسية للسيطرة. وبالإضافة إلى ذلك، فإن مهمة السيطرة على المعلومات إلى الوكالة التونسية للاتصال الخارجي ومواقع الوكالة التونسية للإنترنت، كانت من الناحية النظرية مقموعة لكن هاتين المؤسستين لا تزالان موجودتان.

بشأن إصلاح السياسات، وعلى الرغم من محاولات الهيئة الوطنية لإصلاح الإعلام والاتصال لتطوير إطار تشغيلي انتقالي، فإنه لم يتم بعد تحديد خارطة طريق واضحة لهذا القطاع نتيجة لمجموعة متنوعة من التحديات بما في ذلك الضغوط السياسية، ومدى تعقيد تنظيم البث ونقص الموارد.

ومن جهة أخرى، تم إعداد المسودة الأولى لقانون الصحافة في آذار/ مارس من قبل اللجنة الفرعية لوسائل الإعلام، ولكن مهنيي وسائل الإعلام انتقدوا عدم التشاور معهم وعدم وجود مداخلات من أصحاب المصلحة المعنيين. قدمت بعض المنظمات الدولية بما فيها المادة 19 تحليلا معمقا[8] واجتمعت مع اللجنة الفرعية أثناء زيارة مجموعة مراقبة حالة حرية التعبير في

[7] مجموعة مراقبة حالة حرية التعبير في تونس تدعم عملية عادلة وشفافة لتوزيع تراخيص البث، 10 مايو 2011
http://www.ifex.org/tunisia/2011/05/10/broadcasting_licences/

[8] ملخص لتحليل المادة 19 لمشروع المرسوم العائد لانتخاب أعضاء المجلس الوطني التأسيسي:
http://www.article19.org/pdfs/analysis/summary-comment-on-the-draft-decree-on-election-of-national-constituent-asse.pdf

تونس لتقديم التوجيه وإثارة المخاوف المتعلقة بشرعية قانون الصحافة، والحاجة إلى مشاورات وطنية مع الإعلاميين، وضرورة تماشيها مع المعايير الدولية.
واصلت المؤسسات الإعلامية في تونس التعبير عن قلقها ومعارضتها لمشروع قانون الصحافة بسبب قيوده الكبيرة أو بسبب عدم التشاور. حاليا، وضع قانون الصحافة على الرف، و لم تتحقق بعد المناقشات التي طال انتظارها بشأن الإصلاح القانوني العام لسياسات وسائل الإعلام. ومن غير المرجح أن إطارا شاملا سيتم وضع صيغته النهائية المتفق عليها قبل انتخابات الجمعية التأسيسية.

لابد من اتخاذ الضمانات القانونية لضمان حرية التعبير واستقلال وسائل الإعلام بما في ذلك خلال الانتخابات. وبالرغم من التقدم، فإن حرية الإعلام غير مكفولة تماما كما يتضح من سلسلة الهجمات الأخيرة التي ترتكب ضد الصحفيين دون أي ملاحقة لمرتكبي تلك الهجمات.

وفي غضون ذلك، لقد تم مؤخرا اعتماد مرسوم سيء للانتخابات. واحدة من القضايا الرئيسية التي تدعو للقلق هي عدم وجود أي إشارة واضحة إلى المبادئ الرئيسية لحقوق الإنسان والتي ينبغي أن توجه انتخابات حرة ونزيهة. ولم تكفل بصراحة المعايير الدولية المتعلقة بحرية التعبير، ولا الحق في المشاركة السياسية أو ضمان احترام حرية التعبير والحريات الإعلامية خلال العملية الانتخابية. ولم يقدم المرسوم أية تدابير خاصة لضمان الحيادية ومعلومات عادلة ومتوازنة في التقارير الإخبارية والشؤون الجارية خلال الحملة الانتخابية. ولا يمنح المرسوم سلطة للجنة الانتخابية المستقلة لتنفيذ برامج تثقيف الناخبين وتوفير الشفافية في عملياتها.

إن عدم وجود الشفافية في ملكية العديد من وسائل الإعلام الخاصة يُعتبر عامل آخر يحد من حرية التعبير واستقلال وسائل الإعلام. وتعود ملكية بعض هذه الوسائل إلى بعض الأفراد الذين كانوا مقربين من النظام السابق وفي كثير من الحالات يكون معظم أصحاب المصلحة من الدوائر المؤثرة في نظام الرئيس السابق زين العابدين بن علي. وهذا الوضع يحد من قدرة وسائل الإعلام على كسب ثقة الناس وعلى قيامها بدور رئيسي في دعم الطموح من أجل الديمقراطية للشعب التونسي. لا يوجد حاليا أي سياسة واضحة لمعالجة هذه الحالة المقلقة التي إذا لم تعالج قد تؤدي إلى تقويض نوعية وتعددية مضمون وسائل الإعلام. وقد اتخذت تدابير خاصة ضد بعض مراكز وسائل الاعلام، ولكن المطلوب هو سياسات واضحة بشأن ملكية وسائل الإعلام.

كانت وسائل الاعلام الحكومية في ظل النظام السابق خاضعة لسيطرة مشددة من قبل الحكومة. لا توجد اليوم ضمانات قانونية لتحديد وضع وسائل الإعلام الحكومية، وكيف ينبغي أن تعمل وتتحول إلى وسائل إعلام تعود للخدمة العامة. تخضع وسائل الإعلام العامة للسيطرة المباشرة لمكتب رئيس الوزراء، ولكن نظرا للتحديات الكبرى المرتبطة بضمان الانتقال السلس، لايبدو أن إصلاح وسائل الإعلام الحكومية هو أولوية قصوى للحكومة الانتقالية المؤقتة، على الرغم من التأكيدات التي سمعت خلال مجموعة مراقبة حالة حرية التعبير في تونس في اجتماعها مع رئيس الوزراء.

"لقد أعلنت أولويات التغيير من قبل الثورة. إذا حافظنا على نفس النماذج الاجتماعية والاقتصادية والسياسية لا يمكننا أن نتوقع الحفاظ على الحريات التي فزنا بها"

فتحي شمخي- ناشط في منظمات المجتمع المدني (ريد- أتّاك)

3. المنظمات غير الحكومية ومنظمات المجتمع المدني

عانى نشطاء حرية التعبير والمجتمع المدني القوة الكاملة من القمع في ظل نظام بن علي. و استخدمت وسائل الإعلام الحكومية لمهاجمة الأفراد وتقويض جماعات بأكملها، وتشويه سمعتهم وفي كثير من الأحيان عن طريق أكاذيب صادمة وضارة. منذ 14 كانون الثاني/ يناير، واجهت العديد من هذه الجماعات والأفراد مجموعة مختلفة تماما من التحديات. وقد وجد البعض تقييداً كبيراً في الوصول إلى وسائل الإعلام، في حين اصطدم آخرون - بسبب طبيعة الموضوعات التي يعالجونها - بالتكتم الرسمي من اجل الدفع بجداول أعمالهم.

وقد واجه فتحي شمخي الذي ينظم لجنة إلغاء ديون العالم الثالث (CADTM) **والجمعية العامة لتنمية دولية بديلة (*RAID-ATTAC*)**، التي تدعو إلى إجراء مراجعة لديون تونس الخارجية، خطوطا حمراء كثيرة في شتى وسائل الإعلام التونسية. ويقول شمخي:"لقد عانى هذا الموضوع من التعتيم الإعلامي، ويجري تجاهل المنظمة تماما داخل تونس". " كان هناك عريضة من أعضاء البرلمان الأوروبي ومقابلات تلفزيونية على شاشة التلفزيون الأوروبي لكنها لم تبث في تونس. فإذا لم تتم معالجة الديون، ستستمر التدابير الصارمة؛ وباستثناء الديكتاتور الفعلي سيبقى كل ما أدى بنا إلى مرحلة الثورة".

وقال محمد النوري، **رئيس جمعية الحرية والعدالة** ويعمل بالتعاون مع الرابطة الدولية للسجناء السياسيين في مجالات الحريات العامة وحقوق الإنسان النوري أنه "على مدى السنوات الخمس الماضية، جمعت الجمعية دليلا على الجرائم التي ارتكبتها الدولة ضد الشعب التونسي. والهدف هو الآن معالجة القضايا مع أكبر عدد من الناس". ويعتقد النوري ان النظام ليس مثل ما كان من قبل، على الرغم من أن العديد من المسؤولين عن كثير من الحالات لا يزالون في وظائفهم. "لكنهم بدون أية سلطة تُذكر". هناك نقص عام في شرعية رئيس الوزراء والحكومة. الجميع ينتظر انتخابات 23 تشرين الاول/اكتوبر لاستئناف العملية السياسية من وجهة نظر عملية".

وقال النوري انه لم يكن هناك تدخل ايجابي من قبل الحكومة في موضوع وسائل الإعلام وخاصة المسموعة والمرئية منها، ولا يزال الحرس القديم يملك زمام الأمور. " ولا تزال الخطوط الحمراء، إلى حد كبير، موجودة وهناك شخصيات معينة ما زالت ممنوعة من الظهور على شاشات التلفزة. نحن نشهد استمرارا للعقلية القديمة".

جمعية أمهات عائلات السجناء المدانين بموجب قوانين مكافحة الارهاب (**Les mères des familles des prisonniers jugés sous la loi de terrorisme**) هي المسؤولة عن إجراء اتصالات مع السجناء السياسيين.

وذكرت الجمعية أن هناك عقلية بوليسية جارية تستهدف "غير المرغوب فيهم"، أي "أولئك الذين يبدون متدينين جدا بالنسبة لطعم النظام الجديد". ووفقا لمديرتي الجمعية زينب شبلي وجميلة عايد، تواصلت عمليات الاعتقال بموجب قوانين مكافحة الارهاب منذ قيام الثورة وانفضت العديد من المظاهرات عن طريق العنف. وقالت المديرتان أن عملاء محرضون بدأوا في الظهور في محاولة لاعتراض الشباب عمدا وتوريطهم في مشاكل. "هؤلاء الذين في السلطة الآن لا يملكون الشفافية".

قال منذر الشارني واللطيف شكري من **منظمة مناهضة التعذيب في تونس** (OCTT) أنه لم يتم القضاء على التعذيب في تونس. ويتعرض الحق في التظاهر إلى القمع على نحو متزايد. تقوم السلطات بإعادة احتلال الأماكن العامة، والشرطة السياسية لا تزال موجودة وأيضا مراقبة الاتصالات مازالت في مكانها ". وتعتقد المنظمة أن هناك خلط متعمد بين المطالب السياسية وعدم الاستقرار ووسائل الإعلام تسهل هذا الارتباك. وأضاف "اليوم، يدور كل شيء حول الأمن والاقتصاد."

في الوقت نفسه، يعتقد القاضي أحمد الرحموني، رئيس **جمعية القضاة التونسيين**، أن هناك حاجة ملحة لمزيد من الشفافية من أجل محاربة الفساد المستشري في النظام القضائي التونسي. "طالبت الثورة نفسها بتطهير النظام القضائي من اجل محاربة الفساد. وقد حصل الفساد بسبب عدم وجود الشفافية، وعدم المشاركة والعملية الانتخابية غير السليمة التي حافظت على الدكتاتورية. وكانت جميع هذه العمليات تحت إشراف وزارة العدل، وأنه لا تزال هناك حاجة إلى أن تختفي بعض الشخصيات من الحياة العامة من أجل أن يكون هناك إصلاح حقيقي".

وذكرت راضية زكري وروضة غربي من **جمعية النساء التونسيات** للبحث والتنمية حدوث تحسن طفيف في الحصول على مدخل لوسائل الإعلام. وقالت الغربي "أن يتاح لك مدخل فسيح لوسائل الإعلام فأنت بحاجة إلى أن تكون عدوانياً". " وسائل الإعلام ليست حرة تماما، وأنها لا تزال تخضع للسيطرة، والثورة لم تنتج ثمارها بعد". وأضافت أن الصحافة الحرة هي الطريقة الأكثر أهمية لتحقيق الديمقراطية ويجب السماح بحرية التعبير في الحياة العامة، مشيرة إلى أن "هناك فرقا كبيرا في الحصول على مدخل لوسائل الإعلام بين المدينة وبين المناطق الريفية". وبالرغم من الاعتراف أنه لا يزال هناك الكثير مما يجب إنجازه (هناك شك بأن المراقبة مستمرة ولا يزال هاتفها مراقبا)، تبقى الغربي متفائلة بأنه مع المزيد من الفرص للتعاون والحوار المفتوح بين أجيال مختلفة، سوف تبدأ الناس في إيجاد مساحة للتنفس ودخول غمار النقاش بشأن ما هو نوع المجتمع الذي يريدون أن يروه قيد التطور.

آسيا بلحسن، عضوة مجلس إدارة **الجمعية التونسية للنساء الديمقراطيات** (ATFD)، أقرت بأن المرأة قد اكتسبت المزيد من الحرية منذ ثورة كانون الثاني/ يناير ولكن هذا، مرة أخرى، يتعين القيام بالكثير لضمان سماع صوتها. هناك حاجة لتغيير عقلية الناس، ولا سيما الرجال، من أجل تحقيق مزيد من الأهداف بالنسبة للنساء". الجمعية التونسية للنساء الديمقراطيات ايضا تبحث عن مدخل لوسائل الاعلام الرسمية. " لا تزال الرقابة موجودة، وقادة وسائل الإعلام الخاصة... لا تمثل قضايانا بطريقة لائقة". ومازالت وسائل الاعلام تتميز بسياسة زين العابدين بن علي. يتم تجاهل بعض الأمور المعينة، حيث أن وسائل الإعلام الخاصة موجهة نحو الأخبار الرئيسية بدون تغطية مشاكل المرأة في الشوارع". وذكرت بلحسن أيضا أنه منذ قيام الثورة كان هناك حملات سلبية ضد جمعية النساء الديمقراطيات أو تعليقات على الفيس بوك وحتى على بعض أجهزة التلفزة، وربما بسبب المخاوف الدينية.

يعتقد طارق السعيدي، عضو مجلس الإدارة التنفيذي **للاتحاد العام لطلبة تونس** (**UGET**)، أن العديد من القضايا التي أحدثت الثورة في المقام الأول لم تُعالج حتى الآن. "كيف تعالج جميع هذه المنظمات المتنافسة موضوع الحرية؟ انها ليست مسألة قدرة، ولكن مسألة كيفية إنجاز الديمقراطية وكيف سنتعامل مع العديد من المشاكل الاجتماعية التي أثارتها الثورة كلها في الوقت" نفسه. ويخشى السعيدي أن هناك خطر كبير يتجلى في أن العديد من الطلاب لن يشاركوا في الانتخابات. " يجب النظر إلى الديمقراطية على أنها تعمل وتعالج القضايا في المجتمع، قبل أن تشارك الناس. نحن بحاجة إلى التواصل وأن كل واحد منا لديه مسؤولية مدنية في المشاركة من أجل صياغة نوع المجتمع الصحيح معاً". عانى الاتحاد العام لطلبة تونس من القمع في ظل نظام بن علي وانخفض عدد أعضائه. وحيث أن الاتحاد يعيد بناء نفسه، ويتطلع لإنشاء محطة إذاعية في الحرم الجامعي على مستوى البلاد من أجل ربط المناطق وإيصال قضايا الطلاب. ستكون الشبكة أيضا بمثابة أداة تثقيفية فيما يتعلق بالعملية الانتخابية المقبلة.

وذكرت سهام بن سدرين من **مرصد حرية الصحافة والنشر والفنون الإبداعية** (*OLPEC*) **والمجلس الوطني للحريات في**

تونس (**CNLT**) أنه لا تزال هناك مراقبة للاتصالات التلفونية وأن الشرطة السرية لا تزال تراقبها.

وقد وثّق المجلس الوطني للحريات السيطرة على جميع أنواع الاتصالات من قبل الشرطة السياسية في ظل نظام بن علي. كما أن المجلس يمتلك أدلة على أن ما كتب من مقالات ضد النشطاء والصحفيين كتب مسبقا من قبل وزارة الداخلية التي سلمتها للصحف (الحدث و كلّ الناس) والتي أجبر محرروها على التوقيع بأسمائهم وطباعة هذه المقالات. كما أكدت أيضا أن السيطرة على وسائل الإعلام الرئيسية لا تزال في يد المقربين من بن علي والمافيا. "التلفزيون هو أكبر مصدر للتضليل، في حين أن العديد من المحطات الإذاعية يتطلب تغييرا في الإدارة. الوضع الحالي لوسائل الإعلام هو أن الرقابة والتضليل لا يزالان موجودان إلى درجة كبيرة".

حدد مركز **تونس لحرية الصحافة**، من خلال الصحفيين محمود الذوادي واسماعيل دبارة ومحمد مللي وغيرهم، أولويات مزدوجة لتدريب الصحفيين ووضع إطار قانوني جديد لوسائل الإعلام. وقد أعد المركز تقريرا نشر في 3 مايو، اليوم العالمي لحرية الصحافة، ووثق حالة الصحافة منذ 14 كانون الثاني/ يناير.

ذكر محمود الذوادي أنّ "الرقابة لا تزال موجودة في جميع أنحاء الصحافة المكتوبة والقطاع السمعي والبصري، ولا سيما داخل شركات وسائل الإعلام... لا يزال المحررون يفرضون رقابة على المقالات التي تنتقد السلطة". "لا تتدفق المعلومات بحرية كبيرة". على سبيل المثال، لا تزال المعلومات عن ضحايا 12 و 13 كانون الثاني/ يناير موضوعا محرما". وكشف الذوادي أن العديد من الصحفيين يدركون الآن أنهم بحاجة للتدريب.

وقال مختار الطريفي، رئيس **الرابطة التونسية لحقوق الإنسان** أن المنظمات غير الحكومية المسجلة تتعاون فيما بينها في ائتلاف لتركيز عملها حول مراقبة الانتخابات. وفي لقاء سابق مع مجموعة مراقبة حالة حرية التعبير في تونس في شباط/ فبراير 2011[9] أشاد الطريفي بالتزام مجموعة مراقبة حالة حرية التعبير في تونس، وقال إن تحالف مجموعة مراقبة حالة حرية التعبير في تونس (آيفكس) كان عاملا أساسيا في الحفاظ على الانتباه الدولي لما يجري في تونس. واضاف "بعد القمة في 2005، كانت هناك مخاوف من أن المنظمات الدولية سوف تتلاشى. افتقرنا إلى كل شيء يتعلق بحرية التعبير في تونس". نحن بحاجة إلى تجديد كامل المشهد الإعلامي. منذ الاستقلال، اعتمدت تونس على نظام كلاسيكي جدا من المعلومات. نحن بحاجة لمراجعة هذا تماما وفتح الساحة الإعلامية إلى مزيد من التعددية، وإعادة صياغة كيفية عمل وسائل الإعلام ودعم وسائل الإعلام الجديدة. وكان الدور الحاسم للشباب باستخدام مواقع التواصل الاجتماعي أساسيا في إظهار هذا لنا."

[9] الشركاء التونسيون يشاركون التاريخ في صنع التغيير مع مجموعة مراقبة حالة حرية التعبير في تونس، 16 فبراير 2011.
http://ifex.org/tunisia/2011/02/16/history_in_making/

"على الرغم من التحديات، يجب أن يكون الانتقال مثاليا، خاصة وأنه يتردد صداه في جميع أنحاء المنطقة".

الباجي قائد السبسي، رئيس الوزراء التونسي

4. السياسيون والممثلون الدبلوماسيون

التقى وفد مجموعة مراقبة حالة حرية التعبير في تونس (آيفكس) دبلوماسيين من سفارة المملكة المتحدة والسفاة الكندية ووفد المفوضية الأوروبية،واتفقوا حول امكانية تقديم الدعم الدولي للمنظمات المحلية غير الحكومية، وغالبا في شكل من أشكال الدعم للمنظمات غير الحكومية الدولية من ذوي الخبرة في مجال مراقبة الانتخابات والتدريب. تعمل بعض السفارات بالفعل مع المفوضية الأوروبية لتنسيق أنشطة التمويل والدعم. ويقدر على نطاق واسع أن المنظمات غير الحكومية مثل نقابة الصحافيين قادرة على التعامل مع المشاريع. تبحث السفارات الآن في دعم تدريب الصحفيين وتقاسم أفضل الممارسات مع الصحفيين والناشرين والمحررين ومالكي وسائل الإعلام، بما في ذلك وضع مدونة لقواعد السلوك. ومع ذلك، لاحظ أحد الدبلوماسيين أن المشهد السياسي كان هشا للغاية.

وقال **السفير الكندي** اريل ديلويا "لا تتعمد وسائل الإعلام التهور لكنها تفتقر إلى التدريب والدقة والمعايير - كانت وسائل الإعلام تحت حكم بن علي تستخدم كأبواق للنظام لكنها حرة الآن، يجب أن يكون لديها القدرة على التكيف". وأشار إلى موقف حصل حين سببت وسائل الإعلام حالة من الذعر من خلال الإبلاغ عن اضراب عام في محطات الغاز بينما كان في الحقيقة فقط في اثنتين من الشركات الصغيرة. وقال السفير ديلويا أنه أمام المجتمع المدني دور جيد كي يلعبه ويتمثل في " بناء الديمقراطية وإقامة متاريس ضد العناصر المتطرفة".

وقال وليام هوبكنسون موظف **السفارة البريطانية** للشؤون السياسية أن الحكومة البريطانية مهتمة في مساعدة الصحافيين التونسيين، بما في ذلك ربما إنشاء مدونة سلوك للانتخابات، وكذلك في إصلاح الخدمة بشكل عام في الإذاعة العامة. ورأى أن تغطية الإذاعة العامة كانت منفتحة تماما، في حين أن تلفزيون نسمة (محطة تونسية فضائية) تبث لمدة ساعة في اليوم من التقارير الواردة من مدونات مختلفة. وأعرب عن اعتقاده أن القوانين والعادات التي ستنشئ خلال العام المقبل ستشكل التوجه المستقبلي لتنظيم وسائل الإعلام، وبأن طبيعة الهيئة الوطنية لإصلاح الإعلام والاتصال يمكن أن تتغير بعد الانتخابات.

تحدث أيضا أدريانوس كوتسينروجيتر، رئيس وفد **المفوضية الأوروبية**، عن تدريب الصحفيين ومنظمات المجتمع المدني. تدعو المفوضية الأوروبية لتقديم مقترحات لمشاريع الصغيرة (أقل من 200،000 يورو)، الأمر الذي سيكون مفيدا للاستقرار في تونس. هناك الكثير من دعم المفوضية الأوروبية للعملية الانتخابية، وللمرة الأولى، أنها سوف تكون قادرة على الاستفادة الكاملة من الميزانيات المتاحة لمجال حقوق الإنسان. ويشارك وفد المفوضية الأوروبية في مشاريع دعم الانتخابات والتنسيق مع الوكالات الأخرى لضمان عدم وجود ازدواجية في الجهود.

وأوضح الكسندر ديلفو من **وفد** (*Wallonie-Bruxelles*) كيف يسيرون عمل مجموعة من 14 ممول دولي بهدف وضع نهج مشترك. وقال انه تم تخصيص دعم شراكة إعلامية للمرصد الإعلامي عن طريق شراكة بين معهد بانوس باريس

(Panos Paris) ونقابة الصحافة. وكان هناك أيضا دعم لراديو فرانس انترناشينول (RFI) وراديو دويتشه فيله (Deutsche Welle) الألماني اللذان يجريان تدريباً مهنيا فيما يتعلق بكافة وسائل الإعلام.

خلال اجتماع مع أعضاء بعثة مجموعة مراقبة حالة حرية التعبير في تونس (آيفكس)، أعرب **رئيس الوزراء** الباجي قائد السبسي عن اقتناعه بأن الصحافة الحرة هي مفتاح لانتقال الديمقراطي الناجح في تونس، مع الاعتراف بالصعوبات التي تواجهها. وقال رئيس الوزراء أنه "على الرغم من التحديات، ينبغي أن يكون الانتقال مثاليا"، وأضاف "خاصة وأن لذلك صدى في جميع أنحاء المنطقة". "لعب الشباب دورا هاما في التغيير والتطلع إلى تحقيق العدالة والحريات، بما في ذلك حرية التعبير، ينبغي ألا يكون مضللا. وادعى أنه "ينبغي أن ينظر إلى قرار إلغاء وزارة الإعلام باعتباره إشارة إلى أن عصر الدعاية الحكومية قد انتهى".

وردا على مسألة ملكية وسائل الإعلام الخاصة من قبل حلفاء مقربين من النظام السابق، قال رئيس الوزراء أنه بالنسبة لوسائل الإعلام العامة، لقد أجريت تغييرات في القيادة، وأن الحكومة ستضمن أنها ستكون بعيدة عن السيطرة السياسية وأنه سوف يكون هناك احترام للاستقلالية التحريرية. وأثار مخاوف من تركز وسائل الإعلام الخاصة في العاصمة. ورحب بمساهمة مواقع التواصل الاجتماعي في المناقشة العامة وتعزيز خطاب الديمقراطية.

وقال رئيس الوزراء انه كان يدرك الصعوبات التي تواجه الهيئة الوطنية لإصلاح الإعلام والاتصال بشأن طلبات الحصول على تراخيص البث، لكنه كرر التأكيد أنه على الرغم من القيود التقنية فإن جميع الطلبات المقدمة تحتاج لتلبية الحد الأدنى من الشروط لكي يتم النظر فيها. كما اعترف أن هناك خلافات في الرأي حول مشروع قانون الصحافة. "نحن ملتزمون حرية الصحافة ولم نتخذ أية قرارات تقيِّدها. نحن مجرد حكومة انتقالية، وهذا يمنعنا من القيام بأكثر من اللازم لضمان عملية إنشاء نظام جديد. الصحفيون كلهم مستقلون، والآن لكل شخص الحرية في التعبير عن أنفسهم. نحن منفتحون على المنظمات غير الحكومية الذين هم على استعداد لتقديم المساعدة".

بشأن الخطوات القادمة لضمان تغطية متوازنة للانتخابات ولضمان أن تلعب وسائل الإعلام العامة دورها، قال رئيس الوزراء انه ملتزم بتعزيز القدرات التقنية والمالية لوسائل الإعلام لأداء مهمتها في الخدمة العامة، وأنه سوف يدعم وضع إطار يضمن أن تتوافق تغطية الانتخابات مع المعايير الدولية ويسمح للتونسيين بالمشاركة بحرية ونزاهة في اتخاذ قرار مستنير.

الخلاصة

بالاعتماد على مجموعة من وجهات النظر المعروضة أعلاه، يبدو لنا أن الحكومة الانتقالية لديها الكثير لتفعله من أجل ضمان حرية التعبير. يجب حماية الوصول إلى المعلومات، ويجب القضاء على الرقابة والمراقبة المستمرة. ويجب أن يتم تشجيع تعددية وسائل الإعلام ويتم تطوير معايير وتقنيات الصحافة. إذا كان التونسيون يريدون أن يلعبوا دورا مطلعا في المرحلة الانتقالية وما بعدها، فإنهم بحاجة إلى إعلام حر ومستقل ومجتمع قوي وديمقراطي ومدني منفتح من أجل محاسبة السلطة وضمان أنّ الدكتاتورية - مهما كانت طبيعتها- لن تعود أبدا.

وإن الفشل في معالجة مثل هذه القضايا بطريقة ملائمة وفي الوقت المناسب هو مؤشر خطير إلى اعتراف ضمني بأن عناصر من النظام القديم لا تزال مقبولة. وهذا لن يكون مجرد خيانة للثورة فحسب، بل إخضاع للشعب التونسي لسنوات عديدة أخرى من المجهول.

ومع اقتراب الانتخابات التاريخية القادمة المتفق عليها مبدئيا في 23 تشرين الاول/اكتوبر، سوف توضع وسائل الإعلام على محكّ الاختبار وينبغي ألا تكون حرية التعبير مجرّد مرحلة تجريبية.

لقد أظهر بعضٌ ممن جرت مقابلتهم في سياق إعداد هذا التقرير تفاؤلاً حذراً، في حين وقعت أحداث مقلقة للغاية منذ نهاية زيارة البعثة - ولا سيما الحملة الواضحة التي استهدفت الصحفيين والمدونين والمصورين أثناء المظاهرات التي قامت في 07-08 إيار/ مايو. فقد تعرض نجيب عبيدي، وهو ناشط عمل مع مرصد حرية الصحافة والنشر والفنون الإبداعية (OLPEC) خلال زيارة بعثة مراقبة حالة حرية التعبير الأخيرة إلى تونس، لهجوم على أيدي أفراد من الشرطة السياسية يوم السبت 7 إيار/ مايو فكانت النتيجة كسر في الذراع. ويدعي الناشط أنه تعرض للضرب خلال هجوم عشوائي شنته قوات الشرطة التي دخلت بشكل هستيري وسط حشد سلمي من المتظاهرين. هذه التهديدات التي تواجه حرية التعبير تقدم دليلا قاطعا على أنه في حين أن الدكتاتور قد ذهب، فإن الجراح التي ألحقها بشعبه لم يلتئم بعد.

توصيات

سلط أعضاء بعثة مراقبة حالة حرية التعبير في تونس الضوء على سلسلة من بواعث القلق التي تتطلب اهتماما فوريا إذا كان الانتقال إلى مجتمع ديمقراطي تمثيلي هو تحقيق حقوق حرية التعبير الأساسية:

- معالجة الآثار المتبقية من النظام السابق، والتي لها تأثير سلبي على عملية الانتقال في نواح عديدة من المجتمع، وبخاصة وسائل الإعلام؛
- يجب الإصغاء لأصوات الجمعيات، والمباشرة بعقد مناقشات مضطلعة بحيث يتسنى للشعب التونسي أن يستمر بفعالية في المشاركة وصياغة مستقبلهم؛
- دعم الصحافيين التونسيين في جهودهم/هنّ المستمرة لتعزيز المهارات والمعايير المهنية، ولا سيما في ضوء الانتخابات المقبلة .

توصيات للهيئة الوطنية لإصلاح الإعلام والاتصال:

- بناء على طلب الهيئة الوطنية لإصلاح الإعلام والاتصال، تستمر مجموعة دولية من الخبراء، من ضمنهم الهيئة العالمية لمجتمع البث الإذاعي والمادة 19، في تقديم المشورة والدعم للهيئة حول قانون الإعلام وتنظيم الإعلام؛
- يقترح أن تجري دراسة تقنية مستقلة تكون تحت إشراف الهيئة الوطنية لإصلاح الإعلام والاتصال بغية تقديم توصيات بشأن خطة متنوعة من أجل موضوع إذاعات الـ إف إم؛
- يجب أن تنخرط الهيئة الوطنية لإصلاح الإعلام والاتصال في مزيد من المشاورات عند الطلب من الإذاعة الوطنية وخدمات التلفزيون عند النظر في توافر الترددات الإذاعية والقنوات التلفزيونية الأرضية؛
- على الهيئة الوطنية لإصلاح الإعلام الاتصال و السعي الى تقليل الحواجز أمام دخول خدمات جديدة للإذاعة المحلية (الخاصة والمشاركة) والتوصية بالتحديد السريع لترددات الخدمات الجديدة والتي يمكن أن تضيف إلى التنوع والتعددية واستقلال الخدمات المتاحة؛
- ويجب أن تعطي مقترحات الهيئة الوطنية لإصلاح الإعلام والاتصال المتعلقة بالسياسة الإعلامية وإصلاح قانون وسائل الإعلام الأولوية لما يلي:
  - إنشاء إطار تنظيمي مؤقت لإجراءات الترخيص، ولتنظيم محتوى البث خلال الانتخابات؛
  - تدابير دستورية لضمان حرية الإعلام وهيئة مستقلة لتنظيم البث والاتصالات؛
  - تحديد العناصر الرئيسية لقانون جديد للإعلام لإنشاء هيئة تنظيمية مستقلة وجهاز تنظيم يمكنه أن يسهل الخدمة العامة، والتجارية الخاصة ووسائل إعلام المجتمع/ المشارك؛
  - تطوير مذكرات للترخيص وتشغيل الإذاعات الخاصة والاجتماعية والخدمات التلفزيونية على المستوى المحلي؛
  - تقديم الدعم لهيئة الإذاعة والتلفزيون الوطنية لتحقيق واجباتها العامة خلال الانتخابات.

توصيات للحكومة :

- تعزيز وحماية الحق في حرية التعبير والتصرف حين تقع أي انتهاكات لهذا الحق الأساسي؛
- ضمان مشاورات واسعة وشفافة مع الجهات المعنية قبل اعتماد أي تشريع لوسائل الإعلام. وينبغي إلغاء جميع التشريعات التي تفرض عقوبات جنائية على الصحفيين فيما يتعلق بعملهم الصحفي؛
- ضمان سلامة وأمن جميع مهنيي وسائل الإعلام. ويجب تقديم مرتكبي الهجمات ضد مهنيي وسائل الإعلام إلى العدالة؛
- دعم التحول من البث التابع للدولة إلى البث التابع للخدمة العامة؛
- ضمان الوصول إلى المعلومات؛
- وفي حين نرحب بخطوات تفكيك الرقابة على الإنترنت، إلا أنه هناك حاجة إلى مزيد من العمل لوضع حد لنظام التحكم المركزي في البنية التحتية للإنترنت؛
- منح تراخيص مؤقتة لخدمات الإذاعات المحلية الجديدة بالاعتماد على أساس نتائج تقييم الهيئة الوطنية لإصلاح الإعلام والاتصال وتوصياتها، وذلك لزيادة التعددية والتنوع في مشهد البث الإذاعي في الفترة التي تسبق الانتخابات ؛
- وحيث تحتاج التراخيص إلى تردد للبث، ينبغي ألا تمر عملية الترخيص عبر إجراءات منفصلة من عملية اتخاذ القرارات للحصول على هذا التردد؛ وينبغي ضمان منح الطلبات الناجحة تردداً مناسباً لترخيص بثها كما يجب أن تكون حرة في اتخاذ الترتيبات الخاصة بها، وهذا رهن امتثالهم المعايير التقنية العامة.

توصيات لمنظمات المجتمع المدني:

ينبغي أن تشكل منظمات المجتمع المدني المستقلة التي تعمل مع شركائها الدوليين ائتلاف مجتمع مدني لإصلاح وسائل الاعلام من أجل الدخول في حوار حول السياسات وحشد الدعم أو الحملات. وينبغي أن تتضمن أهداف السياسات العامة لائتلاف المجتمع المدني ما يلي:

- الضمانات الدستورية لحقوق حرية التعبير؛
- تنظيم البث على أساس أهداف المصلحة العامة وبما يتفق مع المعايير الدولية من الشفافية والاستقلالية والنزاهة؛
- نموذج ثلاثي المستويات مع توزيع عادل للترددات بين بث الخدمة العامة والتجارية الخاصة وبث المجتمع/ راديو مشارك؛
- تحويل الإذاعة المستملكة من الدولة ومزودي التلفزيون إلى مؤسسات خدمة عامة مستقلة تحريريا عن الحكومة؛
- تنظيم ذاتي فعّال لوسائل الإعلام والمساءلة؛
- إصلاح التعليم الصحفي.

- يرحب أعضاء بعثة مجموعة مراقبة حالة حرية التعبير في تونس بالمشروع المرؤوس من قبل مجموعة من منظمات المجتمع المدني لمراقبة عمل وسائل الإعلام في هذه المرحلة الحرجة الانتقالية خلال الانتخابات وبعدها؛
- وبوجه أعم، ينبغي تسجيل التهديدات وانتهاكات حقوق حرية التعبير في تونس والتصرف لمعالجتها بشكل حاسم.

ملحق 1

قائمة بأسماء المصادر التي اعتمدت عليها بعثة مجموعة مراقبة حالة حرية التعبير في تونس (آيفكس)

- سليم عمامو، مدون (http://nomemoryspace.wordpress.com/) ووزير دولة لشؤون الشباب والرياضة
- آسيا عطروس، صحفية في جريدة الصباح.
- حبيب بلعيد، مدير عام راديو تونس.
- سهام بن سدرين، مرصد حرية الصحافة والنشر والفنون الإبداعية والمجلس الوطني للحريات في تونس.
- ناجي البغوري، رئيس نقابة الصفيين في تونس.
- ضحى بجاوي، نبيل شامخ ووائل ونيفي، حركة الشباب التونسيون الأحرار
- نور الدين بوطار، مدير عام موزاييك إف إم (http://www.mosaiquefm.net/)
- توفيق بن بريك، كاتب وصحفي.
- الفاهم بوكدوس، صحفي وناشط.
- سليم بوخضير، صحفي.
- الشافعي دف، محمود دشراوي، محرز الرويسي، مساهمين في صفحة الفيس بوك (Les batailles Tunisiens) (http://www.facebook.com/pages/les-batailles-tunisiens/)
- محمود شلوف، جمعية الأفرو- متوسطية الثقافية.
- فتحي شمخي، ريد- أتاك (RAID-ATTAC).
- زينب شبلي، رئيسة، جميلة آيد، نائبة رئيسة، جمعية أمهات عائلات السجناء المدانين بموجب قوانين مكافحة الارهاب.
- منذر شرني وشكري لطيف، المنظمة التونسية لمناهضة التعذيب.
- منظمة التعاون للتنمية في البلدان الناشئة (http://www.cospe.it/)
- اسماعيل دبارة، صحفي وناشط على الفيس بوك.
- آرييل ديلويا، السفير الكندي.
- ألكسندر ديلفو، وفد منطمة Wallonie-Bruxelles

- محمود داوودي، اسماعيل دبارة، ومحمد مللي، مركز تونس لحرية الصحافة.
- محمد النوري، رئيس منظمة حرية وإنصاف.
- راشد الغنوشي، المدير العام لصحيفة الفجر ورئيس حركة النهضة الاسلامية.
- بثينة أحمد قويعة، مذيعة في الراديو الوطني.
- حمة الهمامي، محرر جريدة البديل التابعة لحزب العمال الشيوعي.
- نجيبة حمروني، المرصد الإعلامي- لجنة تابعة لنقابة الصحافة.
- لطيف حجي، مراسل قناة الجزيرة.
- محمد الهاني، وزارة شؤون المرأة.
- لطفي حضوري، محرر بالوكالة، عبدالله زواري، محمد الحمروني، صابرين مورو ونجيب مراد، صحفيون في جريدة الفجر التابعة لحركة النهضة الاسلامية.
- وليام هوبكينسون، المسؤول السياسي في السفارة البريطانية.
- حليمة جويني، آسيا بلحسن، عضوات مجلس الإدارة في الجمعية التونسية للنساء الديمقراطيات.
- محمد كريشيان، مقدم أخبار في قناة الجزيرة.
- أدريانوس كوتسينروجيتر، رئيس وفد المفوضية الأوروبية.
- مريم مصمودي، رئيسة قسم الإتصالات؛ صوت الشباب التونسي (SAWTY).
- عمر مستيري، مدير عام راديو كلمة (http://www.kalimatunisie.com/).
- لينا بن مهنّي، مدونة ومنتجة إذاعية وباحثة إجتماعية: 'A Tunisian Girl' (http://atunisiangirl.blogspot.com/).
- نوزة بن محمد، سمية حملاوي وفورتي صالح، راديو 6.
- صحبي بن نبلية، اليونسكو.
- الهيئة الوطنية لإصلاح الإعلام والإتصال، رئيسها كمال العبيدي. راضية كحفي، برفسور العربي شويخة؛ معهد الصحافة وعلوم الأخبار، لينا بن مهنّي؛ مدونة ومنتجة إذاعية وباحثة إجتماعية.
- نجيب الورغي، المدير العام لوكالة تونس أفريقيا للأنباء.

- لجنة الإصلاحات السياسية؛ اللجنة الفرعية لقوانين الإعلام.
- أحمد رحموني، رئيس، والقاضية كلثوم كنّو؛ الأمينة العامة لجمعية القضاة التونسيين.
- راديو الرقاب (http://www.radioregueb.com)
- نزيهة رجيبة، رئيسة القلم التونسي.
- برفسور محمود بن رمضان، إقتصادي وعضو في حزب التجديد.
- الباجي قائد السبسي، رئيس الوزراء التونسي.
- روضة سعيدي، لجنة شؤون المرأة التابعة لنقابة الصحافة.
- طارق سعيدي، عضو مجلس الإدارة التنفيذي للإتحاد العام التونسي للطلبة
- أحمد صدّيق، عضو مجلس إدارة، نقابة المحامين التونسيين.
- مختار طريفي، رئيس الرابطة التونسية لحقوق الإنسان.
- الجمعية التونسية لمناهضة التعذيب.
- علي بلهادي يوسف، مالك ومدير راديو جوهرة، مدينة سوسة (http://www.jawharafm.net)
- راضية زكري وروضة غربي من جمعية النساء التونسيات للبحث والتنمية.

ملحق 2

مرسوم عدد 10 لسنة 2011 مؤرخ في 2 مارس 2011 يتعلق بإحداث هيئة وطنية مستقلة لإصلاح الإعلام والاتصال.

إن رئيس الجمهورية المؤقت،

باقتراح من الوزير الأول،

بعد الاطلاع على الفصلين 28 و57 من الدستور،

وعلى القانون الأساسي عدد 48 لسنة 2004 المؤرخ في 14 جوان 2004 المتعلق بتنظيم عمل مجلس النواب ومجلس المستشارين وعلاقتهما ببعضهما كما تم إتمامه بالقانون الأساسي عدد 32 لسنة 2006 المؤرخ في 22 ماي 2006 وخاصة الفصل 32 منه،

وعلى مجلة المحاسبة العمومية الصادرة بمقتضى القانون عدد 81 لسنة 1973 المؤرخ في 31 ديسمبر 1973 كما تم تنقيحها وإتمامها بالنصوص اللاحقة،

وعلى القانون عدد 5 لسنة 2011 المؤرخ في 9 فيفري 2011 المتعلق بالتفويض إلى رئيس الجمهورية المؤقت في اتخاذ مراسيم طبقا للفصل 28 من الدستور،

وعلى الأمر عدد 400 لسنة 1969 المؤرخ في 7 نوفمبر 1969 المتعلق بإحداث وزارة أولى وضبط وظائف الوزير الأول.

يصدر المرسوم الآتي نصه:

الفصل الأول ـ تحدث هيئة وطنية مستقلة تسمى الهيئة الوطنية لإصلاح الإعلام والاتصال.

الفصل 2 ـ تتولى الهيئة تقديم مقترحاتها حول إصلاح الإعلام والاتصال مع مراعاة المعايير الدولية في حرية التعبير وتتولى بالخصوص:

ـ تقييم وضع الإعلام بمختلف جوانبه،

ـ اقتراح تصورات كفيلة بالارتقاء بالمؤسسات الإعلامية والاتصالية إلى مستوى أهداف الثورة وحماية حق الشعب التونسي في إعلام حر وتعددي ونزيه،

ـ اقتراح التشريعات اللازمة لتجسيم الأهداف المشار إليها أعلاه من ذلك إحداث هياكل تعديلية مستقلة في قطاع الصحافة المكتوبة والقطاع السمعي البصري وقطاع الإعلام الإلكتروني،

ـ إعلام الجهات المعنية والرأي العام بحصيلة التقييم والمقترحات،

ـ إبداء الرأي بشأن المطالب المقدمة لإحداث قنوات إذاعية أو تلفزية، في انتظار صدور نص خاص في الغرض.

الفصل 3 ـ تتركب الهيئة:

ـ من رئيس، مشهود له بالكفاءة والاستقلالية في مجال الإعلام والاتصال يتم تعيينه بأمر،

ـ من أعضاء، لا يقل عددهم عن ثمانية، يتم اختيارهم من قبل رئيس الهيئة من بين أهل المهنة والخبرة والاختصاص في مجالات الإعلام والاتصال والقانون، وذلك بعد التشاور مع الهيئات والمنظمات المعنية في المجتمع المدني.

ويتم تعيين رئيس الهيئة وأعضائها بأمر.

الفصل 4 ـ تعقد الهيئة الوطنية لإصلاح الإعلام والاتصال اجتماعاتها بصفة دورية وكلما دعت الحاجة إلى ذلك بدعوة من رئيسها أو من ينوبه الذي يحدد جدول أعمالها بعد التشاور مع الأعضاء.

الفصل 5 ـ يلغى القانون عدد 30 لسنة 2008 المؤرخ في 2 ماي 2008 المتعلق بالمجلس الأعلى للاتصال وجميع النصوص التي نقحته أو تممته.

الفصل 6 ـ تحال أملاك المجلس الأعلى للاتصال إلى الدولة التي تتعهد بالالتزامات المحمولة عليه.

الفصل 7 ـ تحمّل المصاريف المتعلقة بتسيير أعمال الهيئة الوطنية لإصلاح الإعلام والاتصال على ميزانية الوزارة الأولى.

الفصل 8 ـ الوزير الأول مكلف بتنفيذ هذا المرسوم الذي ينشر بالرائد الرسمي للجمهورية التونسية ويجرى العمل به حالا.

تونس في 2 مارس 2011.

رئيس الجمهورية المؤقت

فؤاد المبزع